٢ ذیحجه ١٣٧٣ قمری

AUGUST	13	АВГУСТ
Thursday		Четверг

ای سفارش اوراق مطبوعاتی بما مراجعه

کتابخانه آستان قدس

اسم کتاب شرح کافیه عربی

مصنف شارح ملا عبد الرحمن جامی

مؤلف

خطی نستعلیق ۱۹ سطر

چاپی

سال چاپ یا تحریر — عدد اوراق ۱۲۵

جزء کتب نحو و صرف شماره

شمارهٔ عمومی ۲۵٤۸ شمارهٔ قبض

واقف حاج شیخ علا ملی ماثق تاریخ وقف آذر ۱۳۳۲

طول ۲۳ عرض ۱۵ گنجه

شرح کافیه

[illegible]

اعلم ان الدال
...
المتن والشرح



الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتادبين بآدابه وبعد فهذه
فوايد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن
الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير
للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله تعالى عن موجبات التلهف وان يتشرف
وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع وان لم يكن كالعلة الغائية نفعه الله تعالى
بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وهو حسبي ونعم الوكيل
قال الشيخ رحمه الله لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه بان يجعله جزءا منها هضما
لنفسه بتخييل ان كتابه هذا من جنس كتب السلف رحمهم الله تعالى

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون بتركه
اقطع لجواز اتيانه بحمد غير لساني بجعله جزءا لمن كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام
لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما من حيث الاعراب كيف يبحث عن احوالهما وقدم
الكلمة لكون افرادها جزءا من افراد الكلام ومفهومها جزءا من مفهومه فقال
الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتاثير معانيهما في
النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تاثيراتها بالجرح حيث قال
جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس
لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب وقيل جمع حيث لا
يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب بتاويل بعض الكلم الطيب
واللام فيها للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس با
لوحدة والواحد بالجنسية يقال هذا الجنس واحد وهذا الواحد جنس ويمكن حملها على
العهد الخارجي باللفظ الكلمة المذكورة على السنة النحاة لفظ اللفظ في اللغة الرمي
يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة ابتداء او
بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي
كالمنوي في زيد ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا لم

يوضع له لفظ وانما عبر عنه باستعارة لفظ المنفصل بحثه لم نحو هو وانت واجروا
عليه احكام اللفظ فكان لفظا مثلها الحقيقة والمجاز في لفظ وحقيقة لانه قد
يتلفظ به لان ن في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما يتلفظ
به لان ن وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط
والعقود والنصب والاشارات غير داخلة في اللفظ فلا حاجة الى قيد يخرجها وانما قال
لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم اشتقاق مع كون
اللفظ مصدر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
نبل يحتاج غيره وضع الحرف بحيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان
المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا ضم ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان المراد باطلاق الالفاظ التي
يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مرادهم فلا حاجة الى اعتبار قيد المعنى
المعنى المقصود الذي يفهم المفعول اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى المفعول او مخفف معنى اسم
اسم مفعول ولما كان المعنى ماخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني على تجريده عنه واحترز به عن المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا ونقضت حروف الهجاء الموضوعة
لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرجت بقوله لمعنى اذ وضعها لغرض التركيب لا بازاء المعنى
فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر فكيف يصدق عليه انه وضع لمعنى قلنا
المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع بعض الكلمات
المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر وغيرهما فكيف يكون موضوعا لمفرد قلنا هذه
الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة
بازائها مفردة وقد اجيب عن الاشكال الثاني بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا
كان او مركبا بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والخبر والجملة و
غيرها ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر واسماء الاشارة الى الالفاظ المخصوصة
مفردة كانت او مركبة فان الوضع فيها وان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له

خاص

خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة للمعنى
ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف
بالافراد قبل الوضع وليس الامر كذلك فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو
بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز كما ارتكب في مثل قتل قتيلا او مرفوع على انه
صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه ولا بد من بيان نكتة في
ايراد احد الوصفين مجرورا والاخر مرفوعا وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم
الوضع على الافراد حيث اتى بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما النصب فيصح ان
لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه
معمول بواسطة اللام ووجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب
الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان وهذا القدر كاف لصحة الحالية وقيد الافراد
لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية او غير كلامية فخرج به عن حد الكلمة
مثل الرجل وقائمة وبصري وامثالها مما يدل جزء اللفظ منه على جزء المعنى لكنه يعد
لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد وبقي مثل عبد الله علما
داخلا فيه مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من
النحو انه لو كان الامر بالعكس لكان انسب كما اورده صاحب المفصل في تعريف
الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع فمثل عبد الله خرج عنه فانه
لا يقال لفظة واحدة وبقي مثل قائمة وبصري مما يعد لشدة الامتزاج لفظة و
داخلا فيه فاحتاج بعد الافراد ولو لم يخرجه تركه لكان انسب كما عرفت واعلم
ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة كون الشيء بحيث يفهم منه شيء اخر فمتى تحقق الوضع

لحفظ الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة
لا تستلزم الوضع لامكان ان تكون بالعقل كدلالة ديز المسموع من وراء الجدار على
وجود اللافظ وان تكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر فبعد ذكر الدلالة
لا بد من ذكر الوضع كما في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي منقسمة
الى هذه الاقسام الثلاثة منحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى تستلزم الدلالة
له فهي اما من شأنها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي نفس الكلمة والمراد بكون
المعنى في نفسها ان تدل على معنى في نفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها لتحقق
استقلالها بالمفهومية او من شأنها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في
الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجيء تحقيق ذلك
في بيان حد الاسم ان شاء الله سبحانه القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف
كمن والى فانهما تحتاجان في الدلالة على معنييهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة نحو
البصرة والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف
في اللغة الطرف وهو في طرف اي جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام
وهو لا يقع كذلك والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما من شأنها
ان يقترن ذلك المعنى المدلول عليه بحسب الفهم عنها باحد الازمنة الثلاثة وهي الماضي
والحال والاستقبال اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة مقارنا له
او من شأنها ان لا يقترن ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة القسم الثاني وهو
ما يدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة الاسم ماخوذ اما من السمو
وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث يتركب منه وحده الكلام دون اخويه او من السمة

وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد
الازمنة الثلاثة الفعل سمي به لتضمنه الفعل اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي
بحصر الكلمة في الاقسام الثلاثة حد كل واحد منها اي من تلك الاقسام وذلك لانه
قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج الى انضمام كلمة
اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلاثة والاسم
كلمة تدل على معنى في نفسها غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام
الثلاثة والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف
بالاستقلال وعن الاسم بالاقتران والاسم عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل
بعدم الاقتران فعلم لكل منها معرف جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس
المراد بالحد هاهنا الا المعرف الجامع المانع ولله در المصنف حيث اشار الى حدود
في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح بها فيما بعد بناء على تفاوت
مراتب الطبائع الكلام في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا وفي الاصطلاح النحاة
ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما بحيث يكون كل واحد منهما في ضمنه فالمتضمن
اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحاد
بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد
نسبة احدى الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فبقوله تضمنه
لفظ يتناول المهملات والمفردات والمركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد
الكلمتين خرجت المهملات والمفردات وبقيد الاسناد خرجت المركبات غير الكلامية
مثل غلام زيد ورجل فاضل ودخلت المركبات الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضرب زيد

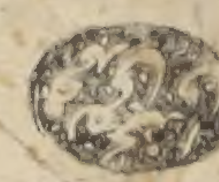
وضربت ويتضمنه زيد قايم او انشائية مثل اضرب ولا تضرب فان كل واحد منهما يتضمن
كلمتين احديهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد يفيد المخاطب فايدة تامة وحيث
كانت الكلمتان اعم من ان يكون الكلمتين حقيقة او حكما دخل في التعريف مثل زيد ابوه قايم
او قام ابوه او قايم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة المفردة اعني
قايم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل ودير مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما مهملا
ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المص ظ في ان نحو ضربت زيدا قايما بمجموعه
كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من الكلمتين اسندت احديهما
الى الاخرى فانه صرح في ان الكلام هو ضربت والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم ان صاحب
المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ينظر الى ذلك
فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد مطلقا ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن
جعله اخص من الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا فخلاف الكلام وفي بعض الحواشي
ان المراد بالاسناد هو الاسناد مقصودا لذاته وح يكون الكلام عند المص اخص من الجملة
ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند والاخر مسند اليه
او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان المركب الثنائي
العقلي بين الاقسام الثلاثة يرتقي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل
وفعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف
ومن البين ان الكلام لا يحصل بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه
وهما لا يتحققان الا في ضمن اسمين او اسم وفعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف
والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل والحرف مسند اليه مفقود وان كان

فالمسند اليه

فالمسند اليه مفقود وان كان مسند اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعوا
زيدا فلم يكن من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي
في ادعوا الاسم ما دل اي كلمة دلت على معنى كاين في نفسه اي نفس ما دل يعني الكلمة
فتذكير الضمير بناء على لفظ الملفوظ قال المص في الايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل
على معنى في نفسه يرجع الى معنى اي ما دل على باعتباره في نفسه وبالنظر اليه
في نفسه لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى في غيره اي حاصل
في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتباره في نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض
المحققين حيث قال كما ان في الخارج موجودا قايما بذاته وموجودا قايما بغيره كذلك
في الذهن معقول هو مدرك قصدا ملحوظا في ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول
هو مدرك طبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح لشيء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه
العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه تعقل متعلقه
اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط
لا حاجة في الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد بقوله
ان الاسم والفعل معنى كاينا في نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظ العقل من حيث هو
حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعرف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية
ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه بخصوصه ولا ان يدل عليه الا بضم كلمة دالة على متعلقه
والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلي ولفظ من موضوع لكل واحد من جزئياته
المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالات لمتعلقاتها وآلات لتعرف احوالها وذلك المعنى
الكلي يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ في حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون

محكوما عليه وبه واما تلك الجزئيات فلا يستقل بالمفهومية ولا يصلح ان يكون محكوما
عليها او بها ولا بد في كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره
بل تلك الجزئيات لا تعقل الا بذكر متعلقاتها ليكون آلات لملاحظة احوالها وهذا
سر ما قالوا بعضهم ان الحرف تدل على معنى في غيرها فاذا عرفت هذا علمت ان المراد
بكينونة المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية وبكينونة المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه
من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ومرجع كينونة المعنى في نفسه
وكينونته في نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية ففي هذا الكتاب
الضمير المجرور في نفسه يحتمل ان يرجع الى الموصولة التي هي عبارة عن الكلمة وهو انسب بلفظ
ليكون على طبق ما سبق في وجه الحصر من كينونة المعنى في نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى المعنى
فيتبين على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة في معنى الاخير وارجاع
الضمير الى المعنى لعدم ... فيها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى في نفس الكلمة ولهذا رجح
هناك رجوعه الى المعنى وبما سبق من التحقيق ظهر انه لا يختل حد الاسم جمعا ولا حدا
منعا بالاسماء اللازمة الاضافة مثل ذو وفوق وتحت وقدام وخلف الى غير ذلك
لان معانيها مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لا يمكن تعقلها
احالا ونيعا من غير حاجة الى ذكرها لكن ما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها
معاد الى متعلقات مخصوصة لانه العرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات
لا لاجل فهم اصل المعنى فهي دالة على معانيها معتبرة في حد انفسها لا في غيرها فهي داخلة
في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني اعني الحدث
وكان ذلك المعنى مقترنا مع احد الازمنة الثلثة في الفهم عن لفظ الفعل اخرجه بقوله

غير مقترن باحد الازمنة الثلثة اي غير مقترن مع احد الازمنة الثلاثة في الفهم عن لفظ
الدال عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الاولى خرج الحرف عن حد الاسم و
بالثانية الفعل والمراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول فدخل فيه اسماء الافعال
لان جميعها اما منقولة عن المصادر الاصلية سواء كان النقل فيها صريحا نحو رويد
فانه قد يستعمل مصدرا ايضا او غير صريح نحو هيهات فانه وان لم يستعمل مصدرا الا انه
على وزن قوقاة مصدر قوقي او عن المصادر التي كانت في الاصل اصواتا نحو صه
او عن الظرف والجار والمجرور نحو امامك زيدا او عليك زيدا فليس شيء
منها الدال على احد الازمنة بحسب الوضع الاول وخرج عنه افعال المنسلخة عن الزمان
نحو عسى وكاد لاقتران معناها به بحسب اصل الوضع وخرج عنه المضارع ايضا فانه
على تقدير الاشتراك بين الحال والاستقبال يدل على زمانين معينين من الازمنة
الثلاثة فيدل على واحد معين منهما ضمنا اذ لا يقدح في الدلالة على معين الدلالة
على ما سواه نعم يقدح في ارادة المعين ارادة ما سواه واين الدلالة من الارادة ولما فرغ
من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه لتفيد زيادة معرفة به ومن خواصه
منبها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على انه ما ذكره بعض منها
وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي اما شاملة لجميع افراد
اي خاصة له كالكاتب بالقوة للانسان او غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص
دخول اللام اي لام التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم
في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي
اختياره اللام اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه من ان اداة التعريف



هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء بالساكن واما الخليل فقد
ذهب الى انها الهمزة الوصل كالهل والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وحدها زيدت اللام
للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وانما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لانه لتعيين
معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على معنى المستقل والفعل يدل عليه
تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف لا
يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص الخمس
المذكورة ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لانه اثر حرف الجر
في المجرور به تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا
بالاسم لانه لا فضاء معنى الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل الاسم ليفضي معنى الفعل اليه
واما الاضافة اللفظية فهي فرع للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يخص لا
ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين
باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في آخر الكتاب انشاء الله تعالى تعريفه وبيان اقسامه
على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا تنوين الترنم وجهة عدم اختصاص تنوين الترنم به
ومنها الاسناد اليه هو بالرفع شيء عطفا على الدخول لا على مدخوله لان المتبادر
من الدخول الذكر في الاول او اللحوق في الاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد اليه
وكذا في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل
قد وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها
الاضافة اي كون الشيء مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها
بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف والتخصيص والتخفيف وانما فسر الاضافة

بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم
وقد تعالى هذا بتأويل المصدر اي يوم نفع الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر
لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضافا الى زيد بواسطة حرف الجر
لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع
غيره اولا والاول اما ان لا يشبه مبني الاصل اولا وهو اعني المركب الذي لم يشبه
مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غير المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل
مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي ركب مع غيره
تركيبا يتحقق معه عامله فدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم
وقام هؤلاء بخلاف ما ليس بمركب اصلا من الاسماء المعدودة كقولك زيد
عمرو بكر بخلاف ما هو مركب مع غيره ولكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في
غلام زيد فان جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب
مناسبة مؤثرة في منع الاعراب مبني الاصل اي المبني الذي هو الاصل في
البناء فالاضافة بابه وهو الماضي والامر بغير اللام والحرف وبهذا القيد خرج مثل
هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مشابها بالمبني الاصل كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى
واعلم ان صاحب الكشاف جعل الاسماء المعدودة العارية عن المشابهة
المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك
اعربت فان ذلك لا يحصل الا بإجراء الاعراب على الكلمة بعد التركيب في
المعرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لاستحقاق الاعراب بعد التركيب
وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق

بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه وأما وجود الإعراب بالفعل في كون الاسم
معربا فلم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرب الكلمة وهي معربة وإنما عدل المص
عما هو المشهور عند الجمهور من أن المعرب ما اختلف آخره باختلاف العوامل
لأن الغرض من تدوين علم النحو أن يعرف به أحوال أواخر الكلم في التركيب
من لم يتتبع لغة العرب ولم يعرف أحكامها بالسماع منهم فإن العارف
بأحكامها كذلك مستغن عن النحو ولا فائدة له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم
فالمقصود من معرفة المعرب مثلا أن يعرف أنه مما يختلف آخره في كلامهم
ليجعل آخره مختلفا فيطابق كلامهم فمعرفته متقدمة على معرفة أنه مما يختلف آخره
فلو كان معرفته المتقدمة حاصلة بمعرفة هذا الاختلاف ولتعريفه به وجب
أن يعرف أولا بأنه مما يختلف آخره ليعرف أنه مما يختلف آخره فيلزم تقدم الشيء
على نفسه فينبغي أن يعرف أولا بغير ما عرف به الجمهور ويجعلوا ما عرفوه به
من جملة أحكامه كما فعله المص وحكمه أي من جملة أحكام المعرب وآثاره المترتب
عليه من حيث هو معرب أن يختلف آخره أي الحرف الذي هو آخر المعرب
ذاتا بأن يتبدل حرف بحرف آخر حقيقة أو حكما إذا كان إعرابه بالحروف
أو صفة بأن يتبدل صفة بصفة أخرى حقيقة أو حكما إذا كان إعرابه بالحركة باختلاف
العوامل أي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه في العمل بأن يعمل بعض منها
خلاف ما يعمل البعض الآخر وإنما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض
بمثل قولنا إن زيدا مضروب وإني ضربت زيدا وإني ضارب زيدا فإن العامل
في زيد في هذه الصور مختلف بالاسمية والفعلية والحرفية مع أن آخر المعرب لم يختلف

باختلافه لفظا أو تقديرا نصب على التمييز أي يختلف آخره أو تقديره أو على المصدرية ١٥
أي يختلف اختلافا لفظيا أو تقديريا والاختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد
ورأيت زيدا ومررت بزيد وتقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى و
مررت بفتى فإن أصله فتيٌ وفتيًا وفتيٍ فقلبت الياء ألفا فصار الإعراب تقديريا و
اللفظي والتقديري أعم من أن يكون حقيقة أو حكما كما أشرنا إليه لئلا ينتقض بمثل
قولنا رأيت أحمد ومررت بأحمد وقولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين مثنى
أو مجموعا فإنه قد اختلف العوامل فيه ولا اختلاف في آخر أحد حقيقة بل حكما
فإن فتحة أحمد بعد الناصب علامة النصب وبعد الجار علامة الجر وكذا الحال في
التثنية والجمع فآخر المعرب في هذه الصور يختلف باختلاف العوامل حكما لا حقيقة
فإن قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل إذا ركب بعض
الأسماء المعدودة والغير المشابهة لمبني الأصل مع عامله ابتداء ويترتب عليه الإ
ل سناك حدوث الإعراب بدخول العامل قلت هذا حكم آخر من أحكام المعرب
والاختلاف حكم آخر فلو لم يدخل أحد الحكمين في الآخر لا فساد فيه فإن للمعرب أحكاما
كثيرة لم يذكر ههنا فلكن هذا الحكم أيضا من هذا القبيل غاية الأمر أن هذا الحكم لا يكون
من خواصه الشاملة الإعراب ما أي حركة أو حرف اختلف آخره أي آخر المعرب
من حيث هو معرب ذاتا أو صفة به أي بتلك الحركة أو الحرف وهي ... الموصولة بالحركة أو الحرف لا يرد العامل المقتضي ولو ... على عمومها
بالسببية المفهومة من قوله به فإن المتبادر من السبب السبب القريب والعامل و
من الأسباب البعيدة وبقيد الحيثية حركة نحو غلامي لأنه معرب على اختيار المص

لكن اختلاف هذه الحركة على آخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث له
ما قبل الياء المتكلم او بسبب التعذر حد الاعراب جمعا ومنعا لكن الكلام اراد ان ينبه
على فايدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه
وكانه اراد هذا المعنى حيث قال ليس هذا من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في
ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام وبالحد
عن العلم عاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف آخره يعني اختلف آخره ليدل الاختلاف
او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة
اسم الفاعل عليه اي على المعرب على لصيغة مثل معنى الورود واو الاستيلا تعالى
اعتور الشيء وتعاوره اذا اتداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل
المناوبة والبدلية لا على سبيل الاجتماع واو اذا اولها المعنى المقتضية للاعراب المعرب
متعاقبة ومتناوبة غير مجتمعة لتضادها ما ينبغي ان تكون علاماتها ايضا كذلك
فوقع بينها اختلاف في آخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة على تلك المعاني
والمعاني بحيث تختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل الاعراب
في آخر الاسم لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب صفة **ولا شك** ان الصفة
متأخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متأخرا عن الدال
وهو مأخوذ من اعربه اذا اوضحه فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت
معدته اذا فسدت على ان يكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد
سمي به لانه يزيل فساد المعنى الالتباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب
الاسم ثلثة رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلثة مختصة بالحركات والحروف

الاعرابية ولا تطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة والفتحة والكسرة
فانها مستعملة بالحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع
حركة كان او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل
الملحقات بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كان او حرفا
علم المفعولية اي علامة كون الشيء مفعولا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات به
والجر حركة كان او حرفا علم الاضافة اي علامة كون الشيء مضافا اليه
كانت الاضافة بمعنى مصدر المبني للمفعول الحاق الياء المصدرية بها كما في
الفاعلية والمفعولية وانما اختص الرفع بالفاعلية والنصب بالمفعولية
لان الرفع ثقيل والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف
والمفعول كثير لانها خمسة فاعطي الخفيف للكثير ولا تحتمل للمضاف اليه علامة
غير الجر جعل علامة له العامل لفظيا كان او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى
المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية للاعراب ففي
جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها وفي
رأيت زيدا رأيت عامل اذ به حصل معنى المفعولية في زيد فجعل النصب علامة لها وفي
مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها
فالمفرد المنصرف اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف
كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف اي الذي لم يكن بناء الواحد فيه سالما ولم
يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين القسمين من الاسم
على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والا
عراب فيهما

بالحركة واذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلاث
في احوال الثلاث والاعراب فيهما بالحركات الثلاث في احوال الثلاث
فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة
جرا اي حالة الجر منصوب قوله رفعا ونصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف
ويحتمل النصب على الحالية والمصدرية فالقسم الاول مثل جاءني رجل ورأيت
رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة ومررت
بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالالف والتاء واحترز به عن المكسر
فانه قد علم بالضمة رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر
مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات غير المنصرف بالضمة
والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سيذكره نحو جاءني احمد ورأيت احمد
ومررت باحمد اخوك وابوك وحموك بكسر الكاف لان الحم قريب المرأة
من جانب زوجها فلا يضاف الا اليها وهنوك والهن الشيء المنكر الذي
يستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة والافعال القبيحة فهذه الاسماء
الاربعة منقوصات واوية فوك وهو خوف واوي لامها اذ اصله
فوه وذو مال وهو اللفيف مقرون بالواو اذ اصله ذوو وانما وصف
ذو بالي الاسم الظ دون الكاف لانه لا يضاف الا الى الاسماء الاجناس
فاعراب هذه الاسماء الستة بالواو رفعا والالف نصبا والياء جرا لكن لا
مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة بالحركات نحو جاءني اخيك
ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها معرب

باعراب المثنى والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالامثلة مضافة
لانها اذا كانت مكبرة ... وموحدة ولم تكن مضافة اصلا فاعرابها
بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ فينبغي ان يكون مضافة ولكن
الى غير ياء المتكلم لانها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر الاسماء المضافة
اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى الكاف
وانما جعل اعراب هذه الاسماء بالحروف لانهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر
السالم بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الاحاد ايضا كذلك لئلا يكون
بينهما بين الاحاد وبينهما مباينة تامة وانما اختاروا الاسماء الستة لان اعرابات
كل واحد من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا
هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون معانيها منبئة عن تعدد ولوجود
حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الاعراب سيما على خلاف سائر الاسماء
المحذوفة الاعجاز كيد ودم فانه لم يسمع فيها من العرب اعادة الحرف المحذوفة
عند الاعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا
مضافا اي حال كون كلا او كلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لان كلا
باعتبار لفظه مفرد وباعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الاعراب بالحركات ومعناه
يقتضي الاعراب بالحروف فروعي فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذي هو الاصل
روعي جانب لفظه الذي هو الاصل واعرب بالحركات التي هي الاصل لكن يكون
حركاته تقديرية لان آخره الف تسقط بالتقاء الساكنين نحو جاءني كلا الرجلين ورأيت
كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين واذا اضيف الى المضمر الذي هو الفرع روعي

كلامت معناه الذى هو الفرع واعرب بالحروف التى هى الفرع نحو جاءنى كلاهما
ورأيت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف بكونه مضافا
الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة
لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا
والياء المفتوح ما قبلها نصبا وجرا كما سيجئ جمع المذكر السالم والمراد به
اصطلاحا هو الجمع بالواو والنون فدخل فيه نحو سنين وارضين مما
لم يكن واحده مذكرا الجمع بالواو والنون وما الحق به وهو الوجه ولا عن
وعشرون واخواتها اى نظايرها الى التسع وهى ثلثون الى تسعين وليس
عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على ثلثين
لانها ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة
وعلى هذا القياس البواقى ليس هذه الالفاظ يدل على معانى معينة ولا تعين فى المجموع
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع
ملحقاته بالحروف لانها فرعان للواحد وفى اواخرهما حروف يصلح للاعراب
وهو علامة التثنية والجمع فناسب ان يجعل ذلك الحرف اعرابهما لكون اعرابهما
فرعا الاعرابة كما انهما فرعان لان الاعراب بالحروف فرع الاعراب بالحركة
ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما
ستة ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعل اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة
لوقع الالتباس ولو خص المثنى بها ابقى المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها
بقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى

لانه الضمير المرفوع للمثنى فى الفعل نحو يضربان وضربا والواو علامة الرفع فى المجموع
لانه الضمير المرفوع واحد الجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا اعرابهما ما
حال الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى المثنى لخفة الفتحة وكثرة التثنية
وكسروه فى المجموع لثقل الكسرة وقلة المجموع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع
لمناسبة النصب على الجر لا على الرفع لوقوع كل واحد منهما فضلة فى الكلام
ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة والحرف وبيان مواضعهما المختلفة شرع
فى بيان مواضع الاعراب اللفظى والتقديرى اشير الى تقسيمه اليهما فى ما سبق
ولما كان التقديرى اقل اشار اليه اولا ثم بين ان اللفظى فيما عداه فقال
التقدير اى تقدير الاعراب فيما اى فى الاسم المعرب الذى تعذر الاعراب
فيه اى امتنع ظهوره فى لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذى هو محل الاعراب
قابلا للحركة الاعرابية كما فى الاسم المعرب بالحركة الذى فى آخره الف مقصورة
سواء كانت موجودة فى اللفظ كالعصا بلام التعريف او محذوفة
لالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة فى الصورتين
غير قابلة للحركة وكما فى الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامى
فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع
ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها او مخالفة فما ذهب اليه
بعض من ان اعراب مثل هذا الاسم فى حالة الجر اللفظى غير مرضى مطلقا
اى فى الاحوال الثلثة يعنى كون الاعراب تقديريا فى هذين النوعين من الاسم
المعرب ثابت فى جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر

ای تقدیر الاعراب فیهما تقدیرا وفی الاسم الذی استثقل ظهور الاعراب
فی لفظه وذلک اذا کان الحرف الذی هو محل الاعراب قابلا للحرکة الاعرابیة ولکن
یکون ظهوره فی اللفظ ثقیلا علی اللسان کما فی الاسم الذی فی اخره یاء مکسور
ما قبلها سواء کانت محذوفة بالتقاء الساکنین کقاض او غیر محذوفة کالقاضی
رفعا وجرا ای فی حالة الرفع والجر لا فی حالة النصب لاستثقال الضمة والکسرة
علی الیاء دون الفتحة ونحو مسلمی عطف علی قوله کقاض یعنی تقدیر الاعراب کما
قد یکون فی الاعراب بالحرکة وقد یکون فی الاعراب بالحرف نحو مسلمی
تقدیر الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحرکة رفعا یعنی تقدیر الا
فی نحو مسلمی فان اصله مسلموی لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والیاء
والسابق منهما ساکن فانقلبت الواو یاء وادغمت الیاء فی الیاء وکسر ما قبل الیاء
فلم تبق علامة الرفع التی هی الواو فی اللفظ فصار الاعراب فی حالة الرفع تقدیریا
بخلاف حالة النصب والجر فان الادغام لا یخرج الیاء عن حقیقتهما فان الیاء
المدغمة ایضا یاء وقد یکون الاعراب بالحروف تقدیریا فی احوال الثلثة
فی مثل جاءنی ابو القوم ورایت ابا القوم ومررت بابی القوم فانه لما سقط
حروف الاعراب عن اللفظ بالتقاء الساکنین لم یبق الاعراب لفظا بل
صار تقدیریا واللفظی ای الاعراب الملفوظ فیما عداه یعنی فیما عدا ما ذکر
مما تعذر فیه الاعراب او استثقل ولما ذکر فی تفصیل المعرب المنصرف و
غیر المنصرف وکان غیر المنصرف اقل من المنصرف وبمعرفته یعرف المنصرف
علی عکس الاعراب التقدیری واللفظی عرف غیر المنصرف والتقی بتعریفه
فعال

١٣

فقال غیر المنصرف ما ای اسم معرب فیه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع
شرائطهما فیه او شیء ذکره من علل تسع او علة واحدة منهما ای من تلک
العلل التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما ای مقام هاتین العلتین بان تؤثر
وحدها اثرهما وهی ای العلل التسع مجموع فی هذین البیتین من الامور التسعة
لا کل واحد حتی یقال لا یصح الحکم علی العلل التسع بکل واحد من هذه الامور وذلک
المجموع عدل ووصف وتانیث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم ترکیب والعدول
فی عطفها بین العلتین من الواو الی ثم لحرد اللفظ علی الوزن والنون
زایدة من قبلها الف ووزن الفعل وهذا القول تقریب فقوله زایدة منصوب
علی انه حال والمعنی وتمیع النون الحرف حال کونها زایدة وقوله الف فاعل الظرف
اعنی من قبلها او مبتدا خبره الظرف المتقدم ولا یخفی انه لا یفهم من هذه الوجه
زیادة الالف مع انها ایضا زایدة ولهذا یعبر عنهما بالالف والنون الزایدتین ولو
جعل الالف فاعلا لقوله زایدة والظرف متعلقا بالزیادة واریدت بالزیادة
قبل النون اشتراکهما فی وصف الزیادة وتقدم الالف علیها فی هذا الوصف فهم
زیادتهما جمیعا وهذا کما اذا قلت جاء زید راکبا من قبله اخوه فانه یدل علی اشتراکهما
فی وصف الرکوب وتقدم اخیه علیه فی هذا الوصف وقوله وهذا القول تقریب
یعنی ان ذکر العلل التسعة بصورة النظم تقریب لها الی الحفظ لان حفظ النظم اسهل
او القول بان کل واحد من الامور التسعة علة قول تقریبی لا تحقیقی اذ العلة فی
الحقیقة اثنان منها لا واحد والقول بانها تسع تقریب لها الی الصواب لان
فی عددها خلاف فقال بعضهم انه تسعة وقال بعضهم انها ثمانیة وقال بعضهم انها احد عشر

لكن الفصل بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلاثة ثم انه
ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها في البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل
واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتأنيث وزينب مثال للمعرفة وفي ايراد زينب
مثال للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمي التأنيث اللفظي والمعنوي وابراهيم
مثال للعجمة ومساجد مثال للجمع ومعدي كرب مثال للتركيب وعمران
مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اي حكم غير المنصرف
والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة تقوم مقامهما
ان لا كسرة فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع في اسم علتان
حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم
احديهما افتقاره الى الفاعل واخريهما اشتقاقه من المصدر فيمنع منه ما يختص
بالاسم وهو الجر والتنوين الذي هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة
فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف فرع الموصوف والتأنيث
فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك تقول رجل
ثم الرجل والعجمة في الكلام العرب فرع العربية اذ الاصل في كل كلام ان لا
يخالطه لسان آخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون
الزائدتان فرع ما زيدتا عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان الاصل
في كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان
فرعا للوزن الاصلي ويجوز اي لا يمتنع سواء كان ضروريا او غير ضروري صرفه
اي جعله في حكم المنصرف بادخال الكسر والتنوين فيه لا جعله منصرفا حقيقة فان

غير المنصرف عند المص ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال
الكسر والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي
لا الاصطلاحي والضمير في صرفه راجع الى حكمه للضرورة اي لضرورة وزن
او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه
انكسار تخرجه عن الوزن او ازحاف تخرجه عن السلاسة اما الاول فكقوله
صبت على مصائب لو انها صبت على الايام صرن لياليا واما الثاني فكقوله
اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كررته يتضوع فانه لو منع تنوين نعمان
من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف تخرجه عن السلاسة كما
يحكم به سلامة الطبع فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضروري فكيف
يسمى قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه
ضروري عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما في قوله
سلام على خير الانام وسيد حبيب اله العالمين محمد بشير نذير هاشمي مكرم
عطوف رؤوف من يسمى باحمد فانه لو قال باحمد لاخل بالوزن ولكنه
يخل بالقافية فان حرف الروي في سائر الابيات الدال المكسورة
او للتناسب اي ويجوز صرف غير المنصرف لتحصيل التناسب بينه وبين
منصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم تصل
الى حد الضرورة مثل سلاسلا واغلالا حيث صرف سلاسلا للتناسب
المنصرف الذي يليه اعني اغلالا فان الجموع غير المنصرف الذي صرف والمنصرف
الذي صرف غير المنصرف للتناسب وما تقوم مقامهما اي العلة الواحدة التي

بعوم مقام علمين ليكر ربما احدهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه
قد تكرر فيه الجمعية حقيقة كاكالب واساورة واناعيم او حكما كالجموع الموافقة
لها في عدد الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وبابها
الثابتة لا مطلقا بل بعض اقسامه وهو الف التانيث المقصورة والممدودة
اي كل واحد منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا انفكاك لهما اصلا
فلا يقال في حبلى حبل ولا في حمراء احمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة التاء نيث اخر فصار
التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها
وضعت فارقة بين المذكر والمونث فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية مثلا
لم يقوم فوق اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اي كون الاسم
معدولا خروجه اي خروج الاسم اي كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اي عن صورته
التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ان صيغة المصدر
ليست صيغة المشتقات فاضافة الصيغة الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها
وان المتبادر من خروجه عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير
انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء
المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عنها
صيغة الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اي مغايرة للاولى وانما
ان يعتبر مغايرتها لها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة
تحته فخرج عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نم انها مخرجة
عن الصيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل اوس وانيب من الجموع الشاذة ليست

مخرجه

مخرجة عما هو القياس فيهما اعني اقواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب
ابتداء على اقوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما اولا على
اقواس وانياب واخراج اقوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد
جوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المعرف مميزا عن بعض ما عداه
فيمكن ان يقال المقصود هيهنا تمييز العدل عن ساير العلل لا عن كل ما عداه فحينئذ
حصل تعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب
تلك التكلفات واعلم انا نعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث واخر وجمع
وعمر غير المنصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية او العلمية احتاجوا الى
اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل اعتبروه فيها لا انهم تنبهوا
للعدل فيما عداه من هذه الامثلة فجعلوه غير منصرف للعدل وسبب اخر
ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود اصل للاسم المعدول وثانيهما
اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك
الاخراج ففي بعض تلك الامثلة يوجد دليل غير منع الصرف على وجود الاصل
المعدول عنه فوجوده محقق بلا شك وفي بعضها لا دليل غير منع الصرف على وجود
الاصل لتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام العدل الى التحقيقي والتقديري
انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما اعتبار اخراج المعدول
عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا قوله تحقيقا
معناه خروجا كاينا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث
والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى

اعلم ان العدل على قسمين تحقيقي وتقديري

مكررا لكون اللفظ الذي هو مكررا كما في نحو جاءني القوم ثلاثة ثلاثة فعلم ان اصلهما لفظ
مكرر وهو ثلاثة ثلاثة وكذا الحال في أحاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع
خلاف في ما وراءها الى عشار ومعشر خلاف والصواب مجيئها والسبب في منع صرف
ثلاث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية العرضية التي كانت
في ثلاثة ثلاثة صارت اصلية في ثلاث ومثلث لاعتبارها فيهما وضعا ونحو
جمع اخرى مؤنث آخر وآخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تأخرا فنقل
الى معنى غير وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من
وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول
عما فيه اللام اي عن الآخر وقال بعضهم هو معدول عما ذكر معه من اي عن آخر
من والامام يذهب الى تقدير الاضافة لانها لو جنت التنوين او البناء او ما في
اخرى مثلها كجوح وقبل وبعد ويا تيم تيم عدي وليس في أخر شيء من ذلك
فتعين ان يكون معدولا عن احد الامرين الاخيرين وجمع جمع جمعا مؤنث
اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل ان كانت صفة ان يجمع
على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان يجمع على فعالى او فعلاوات كصحراء
على صحارى او صحراوات فاصلها اما جمع او جماعى او جمعاوات فاذا عبر
اخراجها عن واحدة منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والآخر
الصفة الاصلية وان صارت بالغلبة في باب التأكيد اسما وفي اجمع واخواته
احد السببين وزن الفعل والآخر الصفة الاصلية وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع
الشاذة كاينب واقوس فانه لم يعتبر اخراجها عما هو القياس فيهما كالانياب

والاقوس

والاقوس ولو اعتبر جمعهما ولا على اينب واقوس فلا شذوذ في بنية
الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ ومن لم يحكم
فيهما بالشذوذ ومن ههنا تبين الفرق بين الشاذ والمعدول او تقديرا اي
خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض يكون الداعي الى تقديره وفرضه
منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين ولم يوجد
فيهما سبب الا العلمية اعتبر فيهما العدل لامكان تقديره وتعذر غيره و
لا يتوقف اعتبار العدل على وجود الاصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده
غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر وعدل عنهما الى عمر وزفر
ومثل باب قطام المعدولة عن قاطمة واراد ببابها كل ما هو على فعال علما
للاعيان المؤنثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في
هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المؤنثة مثل حضار وظفار
فانهما مبنيان وليس فيهما الا السببان العلمية والتأنيث والسببان
لا يوجبان البناء فاعتبر فيهما العدل لتحصيل سبب البناء فلما اعتبر فيهما العدل
لتحصيل سبب البناء اعتبر فيما عداهما مما جعلوه معربا غير منصرف الا انه حملا
على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق سببين لمنع الصرف العلمية
والتأنيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب
منع الصرف ولهذا قال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما
قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين
يبنونه فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان الاقلين منهم

لم يجعلوا ذوات الأربع مبنية بل جعلوها غير منصرف فلا حاجة إلى اعتبار
العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون
الاسم دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة
بحسب الوضع مثل أحمر فإنه موضوع لذات ما أخذت مع بعض صفاتها التي هي
الحمرة أو بحسب الاستعمال مثل أربع في مررت بنسوة أربع فإنه موضوع لمرتبة
معينة من مراتب العدد ولا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد يتوهم الوصفية
كما في المثال المذكور فإنه لما أجري صفة على النسوة التي هي من قبيل المعدود ذات
لا العدد علم أن معناه مررت بنسوة موصوفة بالأربعة وهذا معنى
وصفي عرض له في الاستعمال لا الأصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع
الصرف هو الوصف الأصلي لأصالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف
شرطه أي شرط الوصف في سببية منع الصرف أن يكون وصفا في الأصل الذي
هو الوضع بأن يكون وضعه على الوصفية لأن عرضت الوصفية بعد الوضع في
الاستعمال سواء كان بقيت على الوصفية الأصلية أو زالت عنه فلا تضره أي
لا تخرجه عن سببية منع الصرف الغلبة أي غلبة الاسمية على الوصفية الأصلية ومعنى
الغلبة اختصاصه ببعض أفراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه إلى قرينة كما أن أسود
كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية سوداء بحيث لا يحتاج في
الفهم عنه إلى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط أصالة الوصفية وعدم ضرر العلمية
صرف لعدم أصالة الوصفية أربع في قولهم مررت بنسوة أربع وامتنع من الصرف
لعدم ضرر الغلبة أسود وأرقم حيث صارا اسمين للحية الأول للحية السوداء

والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وأدهم حيث صار اسما للقيد من
الحديد لما فيه من الدهمة أعني السواد فإن هذه الأسماء وإن خرجت
عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب أصل الوضع أوصاف لم يهجر استعمالها
في معانيها الأصلية أيضا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الأسماء الصفة
الأصلية ووزن الفعل وأما عند استعمالها في معانيها الأصلية فلا
إشكال في منع صرفها لوزن الفعل والوصف في الأصل والحال وضعف
منع أفعى اسما للحية على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الفوعة التي هي الخبث
وكذلك منع أجدل للصقر على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه من الجدل بمعنى
القوة وأخيل للطائر أي لطائر ذي خيلان على زعم وصفية لتوهم اشتقاقه
من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الأسماء عدم الجزم بكونها أو
صافا أصلية فإنها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الأصل ولا
في الحال مع أن الأصل في الاسم الصرف التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء لا
بالألف فإنه لا شرط له في سببية منع الصرف العلمية أي علمية الاسم
المؤنث ليصير التأنيث لازما لأن الأعلام محفوظة عن التصرف بقدر
الإمكان ولأن العلمية وضع ثان وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك
عن الكلمة والتأنيث المعنوي كذلك أي كالتأنيث اللفظي بالتاء في اشتراط
العلمية فيه إلا أن بينهما فرقا فإنها في التأنيث اللفظي بالتاء شرط لوجوب
منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما أشار
إليه وشرط تحتم تأثيره أي شرط وجوب تأثير التأنيث المعنوي في منع الصرف

احد امور ثلثة زيادة على الثلاثة اى زيادة حروف الكلمة على ثلاثة
مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط من حروف الثلاثة مثل سقر
او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط فى وجوب تاثير التانيث المعنوى
احد الامور الثلاثة ليترجح الكلمة بثقل احد الامور الثلثة عن الخفة التى من
ان تعارض ثقل احد السببين فيزاحم تاثيره ويبطل الاولى وكذا العجمة لان
لسان العجم ثقيل على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث
المعنوى اعنى احد الامور الثلاثة ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود السببين فيه
وزينب وسقر علما لطبقة من طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين
ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة
على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم تاثيره وهو
تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوى مع شرط تحتم
تاثيره وهو العجمة فان سمى به اى بالمؤنث المعنوى مذكر فشرطه فى سببية منع
الصرف الزيادة على الثلثة لان حرف الرابع فى حكم تاء التانيث قائم مقامها
فقدم وهو مؤنث معنوى سماعى باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل
منصرف لان التانيث الاصلى زال بعلميته للمذكر من غير ان يقوم شئ مقامه
والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو مؤنث معنوى سماعى
باعتبار معناه الجنسى اذا سمى به رجل ممتنع صرفه لانه وان زال التانيث
بعلميته للمذكر فان الحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدر
كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب

۱۳

من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمى به رجل
امتنع صرفه للعلمية والتانيث الحكمى المعرفة اى التعريف لان سبب منع الصرف
هو وصف التعريف لا ذات المعرفة شرطها اى شرط تاثيرها فى منع الصرف
ان تكون علمية ان تكون هذه النوع من جنس التعريف على ان تكون التاء مصدرية
او منسوبة الى العلم بان تكون حاصلة فى ضمنه على ان تكون التاء للنسبة وانما جعلت
مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا فى المبنيات
ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او بالاضافة يجعل
غير المنصرف منصرفا او كالمنصرف فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف فلم يبق
الا التعريف العلمى وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل العلمية
سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية العجمة وهى
كون اللفظ مما وضعه غير العرب ولتاثيرها فى منع الصرف شرطان شرطها
الاول ان تكون علمية اى منسوبة الى العلم فى اللغة العجمية بان تكون متحققة فى
ضمن العلم فى العجم حقيقة كابراهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى
العلمية من غير تصرف فيه قبل النقل كقالون فانه كان فى العجم اسم جنس سمى به
احد رواة القراء لجودة قراءته قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما
فى العجمية وانما جعلها شرطا لئلا يتصرف فيها العرب مثل تصرفاتهم فى كلامهم
فيضعف عجمتها فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا لو سمى بمثل لجام لا يمتنع
صرفه لعدم علميته فى العجم وشرطها الثانى احد الامرين تحرك الحرف الاوسط
او زيادة على الثلاثة اى ثلثة احرف لئلا يعارض الخفة ثقل احد السببين

فنوح منصرف بالتفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو
لانتفاء الشرط الثاني وهذا اختيار المص لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي
فلا يجوز اعتبارها مع سكون الاوسط واما التانيث فان له علامة مقدرة يظهر
في بعض التصرفات فله نوع قوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان
لا يعتبر فان قلت قد اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق
فلم لم يعتبر ههنا قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقويه بسبب آخرين لئلا يلزم
سكون الاوسط احد السببين ولا يلزم من اعتبارها لتقويه بسبب آخر اعتبارها
بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابراهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط
الثاني فيهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابراهيم الزيادة على الثلثة واما حمص
التفريع بالشرط الثالث لان عرصة التشبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح
ولهذا قدم التفريع مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى بعدم
ما هو متفرع على وجوده كالاخير واعلم ان الاسماء الانبياء عليهم السلام
ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح
ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما
نقل من ان العرب من ولد اسماعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي
وهود قبل اسماعيل فما يذكر وكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين
شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي صيغة التي كان
اولها مفتوحا وثالثها الفا بعد الالف حرفان او ثلثة اوسطها ساكن و
هي التي لا تجمع جمع التكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت

فجاز

في بعض الصور مرتين تكسيرا فهي تكسيرها المعبر للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يعبر
الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامين وصواحب
جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترط ان يكون صيغة مصونة عن قبول التعبير
فنوتر بغيرها مستقلة عن هاء التانيث حال الوقف والمراد بها التا باعتبار ما تؤول اليه حال الوقف فلا يرد نحو فوارة جمع فارهة وانما اشترط
كونها بغيرها لانها لو كانت مع هاء كانت على زنة المفردات كفرازنة
فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فتدخل في نوع جمعية
فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدايني فانه معود محض ليس جمعا لا في الحال
ولا في المال وانما الجمع مداين وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين
او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما
ما يكون بغيرها وثانيهما ما يكون بها فاما ما كان بغيرها فممتنع صرفه لوجود
شرطه ما ترها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان ومصابيح مثال لما بعد الفه
ثلثة احرف اوسطها ساكن واما فرازنة وامثاله مما هي على صيغة منتهى
الجموع مع هاء وحضاجر علما للضبع هذا جواب عن سوال مقدر تقديره
ان حضاجر علم جنس للضبع تطلق على الواحد والكثير كان اسامة علم جنس
للاسد فلا جمعية فيه وصيغة منتهى الجموع ليس من اسباب منع الصرف
بل هي شرط للجمعية فينبغي ان يكون منصرفا لكنه غير منصرف وتقرير الجواب
ان حضاجر حال كونه علما للضبع غير منصرف لا للجمعية الحالية بل للجمعية الاصلية
لانه منقول عن الجمع فانه كان في الاصل جمع حضجر بمعنى عظيم البطن سمي به

مبالغة في عظيم البطن فكان كل فرد منها جماعة من هذا الجنس فالمعتبر في منع صرفه
هو الجمعية الاصلية فان قلت لا حاجة في منع صرفه الى اعتبار الجمعية الاصلية
فان فيه العلمية والتانيث لان الضبع هي انثى الضبعان قلنا علميته غير مؤثرة والا
لكان بعد التنكير منصرف والتانيث ايضا غير مسلم لانه علم لجنس الضبع مذكرا كان
او مؤنثا وانما اكتفى المص في التنبيه على اعتبار الجمعية الاصلية بهذا القول ولم يقل
الجمع يشترط ان يكون في الاصل كما قال في الوصف لئلا يتوهم ان الجمعية
كالوصف فلا قد يكون اصلية معتبرة وقد يكون عارضة غير معتبرة وليس الامر
كذلك اذ لا يتصور العروض في الجمعية وسراويل جواب عن سوال مقدر تقديره
ان يقال قد تفصيت عن الاشكال الوارد على قاعدة الجمع بخصاجع بحمل الجمع
اعم من ان يكون في الحال او في الاصل فما تقول في سراويل فانه اسم جنس يطلق
على الواحد والكثير ولا جمعية فيه لا في الحال ولا في الاصل فاجاب عنه بانه
قد اختلف في صرفه ومنعه منه فهو اذا لم يصرف وهو الاكثر في موارد الاستعمال
فيرد به الاشكال على قاعدة الجمع كما مر فقد قيل في التفصي عنه انه اسم
اعجمي ليس بجمع لا في الحال ولا في الاصل حمل في منع الصرف على موازنه
اي على ما يوازنه من الجموع العربية كما عجم ومصابيح فاعطى حكمها من حيث
الوزن فهو وان لم يكن من قبيل الجمع حقيقة لكنه من قبيله حكما فالجمعية على التقدير
اعم من ان يكون حقيقة او حكمية فبناء الجواب على تعميم الجمعية لا على زيادة سبب
آخر على الاسباب التسعة وهو الحمل على الموازن وقيل هو اسم عربي ليس بجمع
حقيقة لانه اسم جنس يطلق على الواحد والكثير لكنه جمع سروالة تقديرا او فرضا

فانه

فانه لما وجد غير منصرف ومن قاعدتهم ان هذا الوزن بدون الجمعية لم
يمنع الصرف قدر حفظا لهذه القاعدة انه جمع سروالة فكانه سمي كل قطعة
من السراويل سروالة ثم جمع سروالة على سراويل واذا صرف اي سراويل
لعدم تحقق جمعيته تحقيقا والاصل في الاسماء الصرف فلا اشكال بالنقض
على قاعدة الجمع ليحتاج على التفصي عنه ونحو جوار اي كل جمع منقوص على
فواعل ياء كان او واوا كالجواري والدواعي رفعا وجرا اي في حالة
الرفع والجر كقاض اي حكمه حكم قاض يجب الصرف في حذف الياء عنه
والحال التنوين عليه يقول جاءتني جوار ومررت بجوار كما يقول جاءني
قاض ورأيت قاضيا ومررت بقاض واما في حالة النصب فالياء متحركة
مفتوحة نحو رأيت جواري ومررت بجواري فلا اشكال في حالة النصب
لان الاسم غير منصرف للجمعية مع صيغة منتهى الجموع بخلاف حالة الرفع والجر فانه
قد اختلف فيه فذهب بعضهم الى ان الاسم منصرف والتنوين فيه تنوين
الصرف لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف الذي هو
من احوال الكلمة بعد تمامها فاصل جوار في قولك جاءني جوار جواري بالضم
والتنوين بناء على ان الاسم المنصرف فبني الاعلال على ما هو الاصل ثم
اسقطت الضمة للثقل والياء لالتقاء الساكنين فصار جوار على وزن سلام
وكلام فلم يبق على صيغة منتهى الجموع فهو بعد الاعلال اسم منصرف والتنوين
فيه للصرف كما كان قبل الاعلال كذلك وذهب بعضهم الى انه بعد الاعلال غير منصرف
لان فيه الجمعية مع صيغة منتهى الجموع لان المحذوف بمنزلة المقدر ولهذا لا يجري

الاعراب على الراء والتنوين فيه تنوين العوض فانه لما سقط تنوين الصرف عوض
عن الياء المحذوفة او عن حركتها هذا التنوين وعلى هذا القياس حالة الجر بلا تفاوت
وفي لغة بعض العرب اثبات الياء في حال الجر كما في حالة النصب فيقول مررت بجواري
كما يقول رأيت جواري وبناء هذه اللغة على تقديم منع الصرف على الاعلال
فانه حينئذ يكون الياء مفتوحة في حال الجر والفتحة خفيفة فلا يقع فيه الاعلال واما في حالة
الرفع فاصل جوار جواري بالضم بلا تنوين حذف الضمة للثقل وعوض عنها التنوين
فسقطت الياء لالتقاء الساكنين فصار جوار وعلى هذه اللغة لا اعلال الا في حالة
واحدة ومن غير جهة فيه حرفا فلا يرد النجم وبصري علمين بشرط العلمية ليأمن من
الزوال فيحصل له قوة فتؤثر بها في منع الصرف وان لا يكون باضافة لان
الاضافة تخرج المضاف الى الصرف او الى حكمه فكيف يؤثر في المضاف اليه ما
يضاده اعني منع الصرف ولا اسناد لان الاعلام المشتملة على الاسناد
من قبيل المبنيات نحو تأبط شرا فانها باقية في حال العلمية على ما كانت
عليها قبل العلمية وان التسمية بها انما هي لدلالتها على قصة غريبة فلو تطرق
اليها التغير يمكن ان يفوت تلك الدلالة واذا كانت من قبيل المبنيات
فكيف يتصور فيها منع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان
على المص ان يقول وان لا يكون جزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف
العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر علمين قلنا كانه اكتفى
في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد
فلم يذكره بناء بناء اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم بلدة

خلاف اللغة المشهورة فانه الاعلال في ليس
كما عرفت التركيب وهو صيرورة كلمتين
او اكثر كلمة واحدة

مركب من بعل وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من
غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرهما الالف والنون
المزيدتان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من الحروف
الزوائد وتسميان مضارعتين ايضا لمضارعتهما الفي التأنيث
في منع دخول تاء التأنيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببهما لمنع
الصرف اما كونهما مزيدتين وفرعيتهما لما زيدتا عليه واما مشابهتهما
لالفي التأنيث والراجح هو القول الثاني انهما ان كانتا في اسم يعني به ما يقابل
الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف اما ان لا تدل على ذات
ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او تدل كاحمر وضارب ومضروب
فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو المعنى
الاول والصفة شرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف
وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد وشرط ذلك الاسم في امتناعه من الصرف
العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما ولتمتنع التاء فيتحقق شبههما بالفي التأنيث
كعمران او كانتا في صفة فانتفاء فعلانة اي كان الالف والنون في صفة
فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التأنيث عليه ليبقى مشابهتهما
لالفي التأنيث على حالها ولهذا انصرف عريان مع انه صفة لان مؤنثه
عريانة وقيل شرطه وجود فعلى لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة
فيبقى مشابهتهما لالفي التأنيث على حالها ومن ثم اي من اجل المخالفة في الشرط
اختلف في رحمن فانه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مؤنث لا رحمى

ولا رحمانه لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره تعالى لا على مذكر ولا على
مؤنث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب
من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا خلاف في منع صرفه لوجود
الشرط على المذهبين فان مؤنثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا خلاف
في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان
ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق
لان مؤنثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من
اوزان الفعل وهو المعتبر ولا يكفي في سببيته منع الصرف بل شرط فيها احد
الامرين اما ان يختص في اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد في الاسم العربي
الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضي المعلوم من التشمير
فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما للفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع و
خضم لرجل افعال نقلت الى الاسمية واما نحو بقم لصبغ معروف وهو العندم
وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح
في ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء المفعول اذا جعل علما لشخص
فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيد البناء للمفعول فانه
على البناء للفاعل غير مختص بالفعل ولم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او
يكون غير مختص لكن يكون فيه اوله اي اول وزن الفعل او اول ما كان على
وزن الفعل زيادة اي زيادة حرف او حرف زائد من حروف اتين
كزيادته اي مثل زيادة حرف او حرف زائد في اول الفعل غير قابل اي حال كونه

وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء
لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو قال غير قابل للتاء قياسا
بالاعتبار الذي امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع اذا سمي به
فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجيء التاء
في اسودة للحية الانثى ليس باعتبار الوصف الاصلي الذي لاجله يمتنع من الصرف
بل باعتبار غلبة الاسمية العارضة ومن ثم اي من اجل اشتراط عدم
قبول التاء امتنع احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول
التاء وانصرف يعمل لقبول التاء لحوق يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه
علمية مؤثرة اي كل اسم غير منصرف يكون فيه علمية مؤثرة في منع الصرف
بالسببية المختصة او مع شرطية تنكر احترز بذلك عما يجامع الف التانيث
او صيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف في منع الصرف لا اثر فيه للعلمية
اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد ورايت زيدا
آخر فانه اريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه
به نحو لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق صرف لما تبين اي
ظهر حين بين اسباب منع الصرف وشرائطها فيما سبق من انها اي العلمية
لا تجامع مؤثرة الا ما اي سببا الذي هي اي العلمية شرط فيه وذلك في التانيث
بالتاء لفظا او معنى والعجمة والتركيب والالف والنون المزيدتين فان كل واحد
من هذه الاسباب الاربع مشروط بالعلمية الا العدل ووزن الفعل استثناء
بالنفي الاستثناء الاول اي لا تجامع غير ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل

فان العلمية تجامعهما مؤثرة كما في عمر ولعمد ليست بشرط فيهما كما في ثلاث وثمر
وهما اي العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء
على اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون معهما اي لا يوجد شيء
من الامر الداير بين مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط
لا مجموعهما فاذا نكر غير منصرف الذي احد اسبابه العلمية بقي بلا سبب اي لم يبق فيه
سبب من حيث هو سبب فيما هي شرط فيه من الاسباب الاربع المذكورة لانه قد انتفى
احد السببين الذي هو العلمية بذهابها والسبب الآخر المشروط بالعلمية من حيث هو وصف
سببيته فلا يبقى فيه سبب اصلا من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي ليست
شرط فيه من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان
بكسرين علما للمفازة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت
يصمت وقياسه ان يجيء بضمتين فلما جاء بكسرين علم انه معدول عنه والجواب انه هذا
امر غير محقق لجواز ورود اصمت بكسرين وان لم يشتهر فالاوزان التي تحقق
فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم تجامع مع وزن الفعل واليه قد عرفت
فيما تقدم ان مجرد وجود الاصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي دون
اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا
يقتضيه لوجود سببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار
الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر عن القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف
سيبويه الاخفش الاخفش المشهور هو ابو الحسن تلميذ سيبويه ولما كان قول التلميذ
اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى الاستاذ

وان كان غير مستحسن بناء على ذلك في انصراف نحو احمر علما والمراد بنحو احمر
ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه سكران وامثاله و
يخرج عنه افعل التاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف
معنى الوصفية فيه قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن
من التفضيلية فانه بعد التنكير منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية
فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا ينصرف بلا خلاف لظهور
معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اذا نكر اعتبارا للصفة الاصلية اي
انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بعد التنكير فانه
لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله كاحمر
صفة الاصلية وسبب نحو وزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان قلت
كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على الاعتبار ايضا
فلم اعتبرها وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف قلت الباعث
على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما وذلك
لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان الاسود
اسم للحية السوداء والارقم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شمة من
الوصفية فلا يلزم من اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت بالكلية
واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية
بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد وهو وزن الفعل
او الالف والنون وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي

بعد التنكير وان كان زايلا لزمه ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم
من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب المص عنه بقوله ولا يلزمه اي
سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم
اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه ايضا الوصفية
الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لا يلزم في باب حاتم على
تقدير منعه من الصرف من اعتبار المتضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم
للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف
ما اذا اعتبر الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد
انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع
قلنا التقدير اجتماع الضدين بعد زوال احدهما مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن
من قبيل اجتماع متضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن
وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول اللام المعرف عليه او
الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة
الكسرة لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح
ولا بان يقول بالكسر لان الكسر يطلق على الحركات البنائية ايضا وللنحاة
خلاف في ان الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب
الى انه منصرف مطلقا لان عدم الصرف انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت
هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قوي
جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين

لانه لا يجتمع مع اللام والاضافة ومنهم من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا
والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط الكسر انما هو بتبعية
التنوين وحيث ضعفت مشابهته للفعل لم يؤثر الا في سقوط التنوين دون
تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقوط التنوين لامتناعه
من الصرف ومنهم من ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او
الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا معا او زالت احدهما كان
منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام والاضافة فان كانت العلمية
شرطا للسبب الآخر زالتا معا كما في ابراهيم وان لم يكن شرطا كما في احمر
زالت احدهما وان لم يكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا
القول انسب بما عرفه المص غير المنصرف المرفوعات جمع المرفوع
لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة
المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للمذكور من الخيل وجمال سبحلات اي ضخمات
وكالايام الخاليات هو اي المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف
انما يكون للماهية لا للافراد ما اشتمل اي اسم اشتمل على علم الفاعلية اي
علامة كون الاسم فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال
الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او تقديرا او محلا ولا شك
ان الاسم موصوف بالرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة معرب لكان مرفوعا
لفظا او تقديرا فكيف يحتمل الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو تحقيقه مثلا عن
احوال الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من مرفوع او مما اشتمل

على علم الفاعلية الفاعل وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه
جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله اقوى من عامل المبتدا
وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه وهو
التقدم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف
الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما
ليدخل فيه مثل قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية
ليخرج عن الحد توابع الفاعل وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات
والمجرورات غير تابع بقرينة ذكر التوابع بعدها او شبهه اى ما يشبهه
في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل مثل اسم الفاعل والصفة المشبهة
والمصدر واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه
عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند
اليه الفعل لان الاسناد الى ضمير شيء اسناد اليه في الحقيقة لكنه موخر عنه
والمراد بتقديمه عليه وجوبا ليخرج عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من
يكرمك فان قلت قد يجب تقدمه اذا كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو
في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديمه ...
تقدمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا
واقعا على طريقة قيام الفعل او شبهه به وطريقة قيامه به ان يكون
على صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز
بهذا القيد عن مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول

والاحتياج الى هذا القيد انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل
كالمصنف واما من يجعله داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى
هذا القيد البحث ان لا بعيد به مثل زيد في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه
الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال لما اسند اليه شبه الفعل
والفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ان يلي الفعل
المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته لانه
كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه يدل على ذلك اسكان اللام في
ضربت لانه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذلك
الاصل الذي يقتضي تقدم الفاعل على ساير معمولات الفعل جاز ضرب غلامه
زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا
بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو
زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وذلك غير جائز
خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى ربه عني
عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا
لضرورة الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع
الى العدي بل الى المصدر الذي يدل عليه الفعل اى جازى الجزاء واذا
انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا
فيهما اى في الفاعل المتقدم ذكره هاهنا وفي ضمن الامثلة والمفعول المتقدم
ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا بالوضع اذ لا يتعين

ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد ان ذكر الاعراب عليه
مستغن عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية
نحو اكل الكمثرى يحيى او كان الفاعل مضمرا متصلا بالفعل بارزا كضربت زيدا
او مستكنا كزيد ضرب غلامه بشرط ان يكون المفعول متأخرا عن الفعل لئلا
ينتقض بمثل زيدا ضربت او وقع مفعوله اي مفعول الفاعل بعد الا بشرط
توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير نحو ما ضرب زيد الا عمرا او بعد
معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اي تقدم الفاعل على المفعول
في جميع هذه الصور اما في صورة انتفاء الاعراب فيهما فلئلا يتحير عن الالتباس
واما في صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما
في صورة وقوع المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما في صورتي
التقديم والتأخير فلئلا ينقلب الحصر المطلوب فان المفهوم من قوله ما ضرب
زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو مضروبا
لشخص آخر والمفهوم من قوله ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو
في زيد مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر فلو انقلب الحصر المطلوب
قلنا بشرط توسطها بينهما في صورتي التقديم والتأخير لانها لو قدم المفعول
على الفاعل مع الا فيقال ما ضرب الا عمرا زيد فالظاهر معناه انحصار
ضاربية زيد في عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلي الا فلا ينقلب الحصر المطلوب فلا يجب تقدم
الفاعل عليه لكنه لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة قبل تمامها وانما
قلنا الظاهر معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد

فيفيد انحصار صفة كل واحد منهما في الآخر وهو ليس كذلك المقصود واما وجوب
تقديمه عليه في صورة وقوع المفعول بعد معنى الا فلان الحصر فيها في الجزء الاخير
فلو قدم الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول نحو
ضرب زيدا غلامه او وقع اي الفاعل بعد الا المتوسط بينهما في صورتي التقديم
والتأخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت آنفا او وقع
الفاعل بعد معناها اي معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل مفعوله بان
يكون المفعول ضميرا متصلا بالفعل وهو اي الفاعل غير ضمير متصل به نحو ضربك
زيد وجب تأخيره اي تأخير الفاعل عن المفعول في جميع هذه الصور اما في
صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما
في صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما في صورة كون
المفعول ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال توسط الفاعل
الغير المتصل بينه وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا فانه
يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام
قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اي حذفا جائزا في مثل زيد اي فيما كان
جوابا لسؤال محقق لمن قال من قام سائلا عمن يقوم به القيام فيجوز ان يقول
زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما قدر الفعل
دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف
جزئها والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما كان جوابا لسؤال
مقدر نحو قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع

على انه مفعول ما لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل فعل محذوف
اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك
يزيد على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة متعلق بضارع
اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة الاذلاء وفي
آخر البيت ومختبط مما تطيح الطوائح والمختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة
الاهلاك والطوائح جمع مطيحة على غير القياس كلواقح جمع ملقحة وما يتعلق بمختبط
وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا من يسئل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله
وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف
الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي حذفا واجبا في مثل
وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم فسر لرفع
الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا
بخلاف المفسر الذي فيه ابهام بدون حذفه فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك
جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية وان استجارك احد من المشركين استجارك
فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك الاول المفسر باستجارك
الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغن عنه ولا يجوز ان يكون
احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل
وقد يحذفان اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا
لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد فحذف الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامه وهذا الحذف
جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر

فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية بان يقال اي نعم
زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معطي ومكرم او بكر كريم
وشريف ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان
التنازع قد يقع من اكثر الفعلين اقتصارا على اول مراتب التنازع وهو الاثنان
ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد الفعلين اذ المقدم عليهما والمتوسط بينهما
معمول للفعل الاول اذ هو مستحقه قبل الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما
فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع وقوعه في ذلك الموضع
معمولا لكل واحد منهما على البدل لانه لا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل لان المتصل
الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني لا يجوز
ان يكون معمولا للاول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب
واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار
الفاعل في الاول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لانه لا يمكن اضماره مع الا
لانه حرف ولا يصح اضماره بدونه لفساد المعنى لانه يفيد نفي الفعل عن الفاعل
والمقصود اثباته له ومراد المصنف بالتنازع ههنا ما يكون طريق قطعه اضمار الفاعل
فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي
يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء فيعملان معا واما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه
لان طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد يكون اي تنازع
الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان
متفقين

فی اقتضاء الفاعلیة مثل ضربنی واکرمنی زید وقد یکون تنازعهما فی المفعولیة
بان یقتضی کل واحد منهما ان یکون الاسم الظاهر مفعولا له فیکونان متفقین فی
اقتضاء المفعولیة مثل ضربت واکرمت زیدا وقد یکون تنازعهما فی الفاعلیة والمفعولیة
وذلک یکون علی وجهین احدهما ان یقتضی کل واحد منهما فاعلیة اسم ظاهر ومفعولیة
اسم ظاهر فیکونان متفقین فی ذلک الاقتضاء مثل ضرب واهان زید عمرو
ولیس هذا قسما ثالثا من الشارع بل هو اجتماع القسمین الاولین وثانیهما ان
یقتضی احد الفعلین فاعلیة اسم ظاهر ومفعولیة ذلک الاسم الظاهر
فی اختلاف اقتضاء الفعلین فی هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل
للاولین فقوله مختلفین لتخصیص هذه الصورة بالارادة یعنی قد یکون تنازع
الفعلین واقعا فی الفاعلیة والمفعولیة حال کون الفعلین مختلفین فی الاقتضاء
وذلک لا یتصور الا اذا کان الاسم الظاهر المتنازع فیه واحدا واما لم یورد مثالا
للقسم الثالث لانه اذا اخذ فعل من المثال الاول جعل مثال القسم الثالث وذلک
یتصور علی وجوه کثیرة مثل ضربنی وضربت زیدا وغیر ذلک مما یکون الاسم الظاهر
مرفوعا فیختار النحاة البصریون اعمال الفعل الثانی لقربه مع تجویز اعمال الاول و
یختار النحاة الکوفیون اعمال الاول ای اعمال الفعل الاول مع تجویز اعمال الثانی
لسبقه وللاحتراز عن الاضمار قبل الذکر فان اعملت الفعل الثانی کما هو مذهب
البصریین وهذا یدل لانه المذهب المختار الاکثر استعمالا اضمرت الفاعل
فی الفعل الاول اذا اقتضی الفاعل لجواز الاضمار قبل الذکر لفظا ورتبة فی العمدة
بشرط التفسیر ولزوم التکرار لو ذکر وامتناع الحذف وفق الاسم الظاهر

الواقع بعد الفعلین اعنی علی موافقته افرادا وتثنیة وجمعا وتذکیرا وتانیثا لانه
مرجع الضمیر یجب ان یکون موافقا للمرجع فی هذه الامور دون الحذف
لانه لا یجوز حذف الفاعل الا اذا اسند شیء مسده خلافا للکسائی فانه
لا یضمر الفاعل بل یحذفه تحرزا عن الاضمار قبل الذکر وتظهر اثر الخلاف فی
نحو ضربانی واکرمنی الزیدان عند البصریین وضربنی واکرمنی الزیدان عند
الکسائی وجاز ای اعمال الفعل الاول الفاعل خلافا للفراء فانه لا یجوز
اعمال الفعل الثانی عند اقتضاء الاول الفاعل لانه یلزم علی تقدیر اعماله
اما الاضمار قبل الذکر کما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل کما هو مذهب الکسائی
بل یجب عنده اعمال الفعل الاول وان اقتضی الثانی الفاعل اضمرته وان
اقتضی المفعول حذفته او اضمرته نحو ضربنی واکرمانی الزیدان ولا یلزم حذف
محذور وقیل روی عنه تشریک الفعلین او اضمار بعد الظاهر فی صورة
تاخیر الناصب نحو ضربنی واکرمنی زید هو وضربنی واکرمت زیدا هو و
غیر مشهور عنه وحذفت المفعول تحرزا عن التکرار لو ذکر وعن الاضمار
قبل الذکر فی الفضلة لو اضمر ان استغنی عنه والا ای وان لم یستغن عنه
اظهرت ای المفعول نحو حسبنی منطلقا وحسبت زیدا منطلقا لانه لا
یجوز حذف احد مفعولی باب حسبت ولا یجوز اضماره لئلا یلزم الاضمار
قبل الذکر فی الفضلة وان اعملت الفعل الاول کما هو مختار الکوفیین اضمرت
الفاعل فی الفعل الثانی لو اقتضاه نحو ضربنی واکرمنی زید اذا جعلت زیدا فاعل
ضربنی فی اکرمنی ضمیرا راجعا الی زید لتقدمه رتبة فلا محذور فیه

لاحذف الفاعل و لا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط وهو جائز
واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على مذهب المختار ولم تحذفه
وان جاز حذفه لئلا يتوهم ان معمول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير
راجعا الى لفظ متقدم رتبة كما هو قول المختار ومن يحذف كما هو قول غير
المختار ولم يحذف فتظهر المفعول فانه اذ امتنع الاضمار والحذف لا سبيل
الا الى الاظهار نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني
بجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا له واضمر المفعول الاول في
حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا
خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا
انه لا يتصور التنازع في هذه الصورة الا اذا لوحظ المفعول الثاني اسما دالا على
الصاف ذات ما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه
لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني
مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون
على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرئ القيس شعر ولو ان ما اسعى لادنى معيشة كفاني
ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى
اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه
بالمفعولية وامرؤ القيس الذي هو افصح شعراء العرب اعمل الاول فلو لم يكن
اعمال الاول مختارا لما اختاره اذ لا قائل بتساوي الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف
البصريين وقال وقول امرئ القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس

اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب
الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل
من المال وثبوت طلبه المنافي لكل واحد منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت
شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا
فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد
كما يدل عليه البيت المتاخر اعني قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد
المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني
قليل من المال ولكني اطلب المجد المؤثل الاصيل الثابت واسعى له مفعول
ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله
عن الفاعل ولم يقل منه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة
اتصاله بالفاعل حتى سماه فاعلا بعض النحاة كل مفعول حذف فاعله اي فاعل
ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول لملابسة كونه فاعلا للفعل متعلق به
واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه
وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل
اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الماضي المجهول او يفعل اي
المضارع المجهول فيتناول مثل افتعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرهما من
الافعال المجهولة المزيد فيها ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من باب علمت
لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه ولا يكون اسناده
الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف

اعطى ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر غير تام والمفعول الثالث
من مفاعيل باب علمت اذ حكم حكم المفعول الثاني من باب علمت في كونه مسندا والمفعول
بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان
مع اللام نحو ضرب للتاديب والمفعول معه كذلك اي كالمفعول الثاني والثالث
من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فلما عرفت واما المفعول
معه لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال
والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولا معه واذا وجد
المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التي يجوز وقوعها موقع الفاعل
تعين له لشدة شبهها بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن
تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها
ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة
ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار
الصفة فايدة وصف الضرب بالشدة للتنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام
الفاعل بلا قيد مخصص اذ لا فايدة فيه لدلالة الفعل عليه في داره جار ومجرور
شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها وان لم يكن اي فان لم يكن يوجد في
الكلام المفعول به فالجميع اي جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها
موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اي الفعل المتعدي الى المفعولين
اللذين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثاني لانه عاط اي آخذ نحو
اعطي زيد درهما مع جواز اعطي درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عند عدم

فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطي زيد عمروا ومنها المبتدا والخبر
وفي بعض النسخ ومنه يعني من جملة المرفوعات او من جملة المرفوع المبتدا
وانما جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما
في العامل المعنوي فالمبتدا هو الاسم لفظا او تقديرا اليتنا ول نحو وان تصوموا
خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا واحترز به عن الاسم
الذي فيه عامل لفظي كاسمي ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون موثرا
في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وثاني قسمي المبتدا
خارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندين او الصفة سواء كانت مشتقة كضارب
ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشي الواقعة بعد حرف النفي كما ولا وان
الاستفهام ونحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها من غير استفهام
ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس
منكم فخير مبتدا ونحن فاعله ولو جعل خبرا عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله
الذي هو من باجنبي بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء رافعة لظاهر او ما
يجري مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى اراغب انت عن الهتي
واحترز به عن نحو اقائمان الزيدان لان اقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان
ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول
من المبتدا وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف النفي واقائم الزيدان
مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت الصفة الواقعة بعد
حرف النفي والاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد واقائم زيد

واحترز به عما اذا طابقت مثنى نحو اقائمان الزيدان او مجموعا نحو اقائمون
الزيدون فانها حينئذ خبر ليس الا اذ لا يجوز الامران كون الصفة مبتدأ وما بعدها
فاعلها يسد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة خبرا مقدما عليه فهنا
ثلث صور اقائمان الزيدان ويتعين حينئذ ان يكون الزيدان مبتدأ
واقائمان خبرا مقدما عليه وثانيها اقائم الزيدان ويتعين ان يكون الزيدان
فاعلا للصفة قائما مقام الخبر وثالثها اقائم زيد ويجوز فيه الامران كما
عرفت والخبر هو المجرد اي هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية لانه تمام
في مرفوعات الاسم فلا يصدق على يضرب في يضرب زيد انه المجرد المسند به
المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به اي ما يوقع به الاسناد
واحترز به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة
في تعريف المبتدأ واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ويمكن ان نقول المراد بالمسند به
المسند الى المبتدأ وتجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقدير
يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون قوله المغاير للصفة المذكورة تاكيدا
واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اي تجريد الاسم عن العوامل اللفظية
ليسند الى شيء او يسند اليه شيء يسمى معنى الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما
عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ
عامل في الخبر وقال الآخرون كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان
مجردين عن العوامل اللفظية واصل المبتدأ التقديم اي ان يكون المبتدأ عليه اذ لم
يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات والخبر حال من احوالها والذات

متقدمة

متقدمة على احوالها ومن ثم اي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم لفظا
جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا لتقدمه
رتبة لاصالة التقديم وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو
في حيز الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير
جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان
للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة
ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما من وجوه
التخصص اي بالتخصيص يقلل اشتراكها فيقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد
مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحين وصف بالمؤمن
تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخير خبره ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة
فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه
فكانه قال اي الامرين المعلومين كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد
منهما تخصص بهذه الصفة فجعل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد
خير منك فان النكرة فيها وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها
فتعينت وتخصصت فانه لا تعدد في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل
نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب
لتخصيصه بما يخصص به الفاعل لتشبهه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر
وما يخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا
قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده امر يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل

فهو في قوة رجل موصوف يصح الحكم عليه بالقيام واعلم ان المظهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان لمجي حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان لمجي عدو والمظهر له بنباح غير معتاد يتشأم به يكون شرا البتة فعلى الاول يصح القصر بالنسبة الى الخير معناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح فيقدر وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب ومثل رجل قوي اذركه العجز في حادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر لانه اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف يصح استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلامي اي سلام من جهتي عليك هذا هو المشهور فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمه وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مخصصا بالمفرد المتميز من الاسم فلم يكن الجملة داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدا قد يقع جملة فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل زيد ابوه قائم وفعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا يقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا من المبتدا من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في

في المثالين

في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل زيد ووضع المظهر موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدا نحو قل هو الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضمير القيام قرينة نحو البر الكر بستين والسمن منوان بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان او جارا ومجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة بخلاف ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه الاقل انه خبر والاصل في الخبر الافراد ثم ان الاصل في المبتدا التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدا مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا لصدارته مثل من ابوك فان من مبتدا مشتمل على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدا لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدا لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدا والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين ولا قرينة على كون احدهما مبتدا والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في الاصل التخصيص لا في قدره حتى لو قيل غلام رجل صالح

اذا كان مبتدا معرفة

خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل منك افضل مني دفعا للاشتباه
او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ احترز بقوله له عما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام
ابوه فانه لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل
زيد قام وجب تقديمه اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور
الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا
كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل او
بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما
والزيدون قاموا قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون
بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ به او بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول
من يجوز كون الالف والواو حرفا دالا على تثنية الفاعل وجمعه كالتاء في ضربت
هند واذا تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة
جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام
مثل اين زيد فزيد مبتدأ واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف
فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر باسم الفاعل كان
الخبر مفردا حقيقة وصورة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترز به عن نحو
زيد اين ابوه اذ لا يبطل بتأخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملة او
كان الخبر مصححا له اي للمبتدأ من حيث انه مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه
مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر يخصص المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو لم
يقدم بقي المبتدأ نكرة غير مخصوصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان لمتعلق الخبر التابع له

ضمير في المبتدأ

بتبعيته يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل فيمن كان
في جانب المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو لم يقدم لزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ومعنى مثل على التمرة مثلها زبدا فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ
وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة متعلق
به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها
وخبرها الاول المفرد مبتدأ اذ في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة
في اللفظ لامكان الذهول عن الفتحة لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك
قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور لما ذكرنا
وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه فيكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما
بحسب اللفظ والمعنى جميعا ويستعمل ذلك على وجهين بالعطف مثل زيد عالم و
عاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض
فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك العطف اولى وبعض
النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال مراد المص تعدد الخبر
ما يكون بغير عاطف لان التعدد بالعاطف لا خفاء به لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا
في غيرهما والخبر المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال
الخبر المتعدد بغير عطف ولو جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن
المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني والحكم به فلا يرد عليه نحو قوله تع
وما بكم من نعمة فمن الله فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء فيصح
دخول الفاء في الخبر ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط

واما اذا قصد الدلالة على ذلك المعنى فى اللفظ صح دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله بل يجب عدمه وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط
اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اى الذى جعلت صلته جملة فعلية او ظرفية مأولة بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا او ظرفا مأولا بالفعل ليتاكد مشابهته للشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا وفى حكم الاسم الموصول المذكور الاسم الموصوف بهما او النكرة الموصوفة بهما اى باحدهما وفى حكمها الاسم المضاف اليها مثل الذى يأتينى هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذى فى الدار هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم واما مثال للاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذى تفرون منه فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتينى هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل فى الدار هذا مثال للاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال للاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فنحو كل غلام رجل يأتينى او فى الدار فله درهم
وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على المبتدأ الذى يصح دخول الفاء على خبره مانعان عن دخوله عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق بين النحاة فلا يقال ليت او لعل الذى يأتينى او فى الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا مانعان بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة بالفعل مطلقا ووجه ذلك التخصيص للاهتمام لبيان الخلاف الواقع فيها

والحق بعضهم بهما ان المكسورة

اى بليت ولعل فى المنع عن دخول الفاء على الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية يؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن تقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذى الحق ان بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره ولم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فما يدل على عدم منع ان المكسورة عن دخول على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شىء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا اى حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اى هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان فى الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ لم يتبين ذلك ويجب ايضا عند من قال فى نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول المستهل اى المبتدأ المحذوف فى قول المستهل المبصر الهلال الرافع صوته عند الهلال هذا والله اى هذا الهلال والله بقرينة الحالية وليس من باب حذف الخبر تقديره الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شىء بالاشارة والحكم عليه بالهلال ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما يراه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا

ولئلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا
اى حذفا جائزا لقيام قرينة من غير اقامة الشئ مقامه مثل الخبر المحذوف
جوازا اى قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح
كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف وقد
الخبر لقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى في تركيب التزم
في موضعه اى في موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة مواضع
ابواب على ما ذكره المصنف رحمه الله اولها المبتدأ الذى بعد لولا نحو
لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ
لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا
فيجب حذفه لقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر
عاما واما اذا كان خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء
يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد هذا على مذهب البصريين
وقال الكسائى الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال
الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذى بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا
صورة او تأويلا منسوبا الى الفاعل او المفعول او كليهما وبعده حال
او كان اسم التفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربى
زيدا جالسا وضرب زيد قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربى زيدا
او قائمين فذهب البصريون الى ان تقديره ضربى زيدا حاصل
اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد
عندك فبقى اذا كان قائما ثم حذف اذ مع شرطه العامل في الحال
واقيم الحال مقام الظرف القائم مقام الخبر قال الرضى هذا ما قيل فيه

وفيه

وفيه تكلفات كثيرة والذى يظهر لى ان تقديره
نحو ضربى زيدا يلابسه قائما اذا اردت
الحال عن المفعول وضربى زيدا يلابسنى قائما
اذا كان الحال عن الفاعل اولى ثم نقول حذف
المفعول الذى هو ذو الحال فبقى ضربى زيدا
يلابس قائما ويجوز حذف ذى الحال مع قيام
قرينة نقول الذى ضربت قائما زيد اى ضربته
ثم حذف يلابس الذى هو خبر المبتدأ وهو العامل
في الحال واقام الحال مقامه كما تقول راشدا
مهديا اى سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون
مستريحين من تلك التكلفات البعيدة
وقال الكوفيون تقديره ضربى زيدا قائما حاصل
بجعل قائما من متعلقات المبتدأ فيلزمهم
حذف الخبر من غير سد مسده وتقييد
المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذى سدت
الحال محله مصدر مضاف الى صاحب الحال
اى ضربى زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان
هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى

ما اضرب زيدا الا قائما

المقدم عموم بدليل الاستعمال وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال محله مصدر مضاف ٥٥
الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما وذهب بعضهم الى ان المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى
ما اضرب زيدا الا قائما وثانيها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء
بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب
حذفه لان الواو يدل على الخبر الذي هو مقرون واقيم المعطوف في موضعه وثالثها كل مبتدأ
يكون مقسما به وخبره القسم وذلك مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك يمينك قسمي اي ما اقسم به فلا شك
ان لعمرك يدل على القسم المحذوف وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى
واحد لا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله خبر ان واخواتها
اي من المرفوعات خبر ان واخواتها اي اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي ان وكان
ولكن وليت ولعل فهو مرفوع بهذه الحروف لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت
الفعل المتعدي كانت عاملة رفعا ونصبا مثله اي خبر ان واخواتها المسند الذي
أتى بعد دخول احدى هذه الحروف عليهما قوله المسند شامل لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر
ما التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف يخرج جميعها عنه والمراد بدخول هذه الحروف
عليهما ورودها عليهما باعتبار اثرهما لفظا او معنى فلا ينتقض التعريف بمثل يقوم في قولنا
ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه ليس مما دخل عليه ان بهذا المعنى
بل انما دخل على جملة يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد بالمسند المسند الى اسماء
هذه الحروف وعلم منه استدراك قوله بعد دخول هذه الحروف ولم يلزم منه استدراك ولا الى
ان يجاب عنه بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تأويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها
جملة مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه المسند بعد دخول احدى هذه الحروف

٥٤

وأمره كأمر خبر المبتدأ أي حكمه كحكم خبر المبتدأ في أقسامه من كونه مفردا وجملة ونكرة ومعرفة
وفي أحكامه من كونه واحدا ومتعددا ومثبتا ومحذوفا وفي شرائطه من أنه إذا كان جملة
فلا بد من عائد ولا يحذف إلا إذا علم والمراد أن أمره كأمره بعد أن صح كونه خبرا لوجود شرائطه
وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك أن كل ما صح أن يكون خبر المبتدأ صح أن يقع خبر الباب
إن حتى يرد أنه يجوز أن يقال أين زيد ومن أبوك ولا يجوز أن يقال إن أين زيدا وإن من أباك إلا في
تقديمه أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه فإنه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر
على المبتدأ وذلك لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فأريد أن يكون عملها
فرعيا أيضا والعمل الفرعي للفعل أن يتقدم المنصوب على المرفوع والأصلي أن يتقدم المرفوع
على المنصوب فلما أعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الأول كما يتصرف
في معمولي الفعل لنقصانها عن درجة الفعل إلا إذا كان الخبر ظرفا أي ليس أمره كأمر خبر المبتدأ
في تقديمه أي في كل حال من أحوالها إلا إذا كان ظرفا فإن حكمه إذن حكمه في جواز التقديم إذا
كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى إن إلينا إيابهم وفي وجوبه إذا كان الاسم نكرة نحو إن من البيان لسحرا
وإن من الشعر لحكمة لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي
لنفي الجنس أي لنفي صفته إذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه هو المسند
إلى اسمها وهذا شامل لخبر المبتدأ وخبر إن وكان وغيرها بعد دخولها أي بعد دخول لا يخرج به
سائر الأخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر إن فلا يرد نحو لا رجل ظريف أبوه
نحو لا غلام رجل ظريف وإنما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال
حذف الخبر وجعل في الدار صفة بخلاف ما ذكر لأن غلام رجل معرب منصوب لا يحتمل ارتفاع صفته
على ما هو الظاهر فيها أي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف لغو ولا حال لأن الظاهر لا يتقيد بالظرف

ونحوه

ونحوه وإنما أتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل ويكون مثالا للنوعين خبرها الظرف وغيره
ويحذف خبرها هو كثيرا إذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لأنه الذي عليه نحو لا إله
إلا الله وبنو تميم لا يثبتونه أي لا يظهرون الخبر في اللفظ لأن الحذف عندهم واجب فلا يذكرونه
أصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا أهل ولا مال انتفى الأهل والمال فلا يحتاج إلى تقدير
خبر وعلى التقدير يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على الصفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين
بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ولهذا تعملان عملها هو المسند إليه هو شامل للمبتدأ
ولكل مسند إليه بعد دخولهما يخرج به غير اسم ما ولا وما عرف من معنى الدخول لا يرد أبوه في ما زيد
قائم مثل ما زيد قائما ولا رجل أفضل منك إنما أتى بالنكرة بعد لا لأن لا لا تعمل إلا في النكرة بخلاف
ما فإنها تعمل في المعرفة والنكرة في لغة أهل الحجاز وأما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون إنهما بعد
دخولهما مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة أهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو
أي عمل ليس في لا دون ما شاذ أي قليل لنقصان مشابهته لا بليس لأن ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك
فإنه لنفي مطلقا بخلاف ما فإنه أيضا لنفي الحال فيقتصر عمل لا على مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها
فأنا ابن قيس لا براح أي لا براح لي ولا يجوز أن يكون لنفي الجنس إذ لو كان لنفي الجنس لا يجوز رفع ما بعدها
ما لم يكرر ولا تكرار في البيت اعلم أن المراد بالمسند والمسند إليه في هذه المرفوعات ما يكون مسندا أو مسندا إليه
بالأصالة لا بالتبعية ثم شرع في ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من المرفوعات شرع في المنصوبات
وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال

المنصوبات

هو ما اشتمل على علم المفعولية قد سبق شرحه كما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة كون الاسم
مفعولا حقيقة أو حكما وهي أربع الفتحة والكسرة والألف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات وأباك ومسلمين
ومسلمين منه أي من المنصوب وما اشتمل على علم المفعولية المفعول المطلق سمي به لصحة إطلاق صيغة المفعول عليه

من غير تقييده بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل الاربع الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة
المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة منها فيقال المفعول به او فيه او معه او له (و هو اي المفعول المطلق)
اسم ما فعله فاعل فعل والمراد بفعل الفاعل اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا
اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا وجسم جسامة وشرف شرفا وانما زيد لفظ الاسم لان ما فعله الفاعل
هو المعنى والمفعول المطلق من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها (مذكور) صفة للفعل واعم من ان يكون
مذكورا حقيقة كما اذا كان مقدرا نحو ضرب الرقاب او اسما فيه معنى الفعل كضارب ضربا
وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد (بمعناه) صفة ثانية
لفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم فان معنى الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل
مشتملا عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل تاديبا في قولك ضربته تاديبا وقولك ضربته
فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه معنى الفعل وكذلك خرج به مثل كراهتي في
كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها حدثا قائمة بفاعل الفعل المذكور واشتق منها
فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل عليها وثانيهما كونها حدثا وقع عليها فعل الكراهة و
بعد الفعل باعتبار الاول في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول مطلق واذا اذكرت بعده باعتبار الثاني
كما في قولك كرهت كراهتي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل
عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه وقوع الفعل على المفعول به فخرج
الاعتبار عن الحد والمطلق الحد على الحد وجامعا ومانعا (وقد يكون) المطلق للتاكيد ان لم يكن مفهومه
زيادة على ما فهم من الفعل (والنوع) ان دل على بعض انواعه (والعدد) ان دل على عدده (مثل جلست جلوسا)
للتاكيد (وجلسة) بكسر الجيم للنوع (وجلسة) بفتحها للعدد (فالاول) اي الذي للتاكيد (لا يثنى ولا
يجمع) لانه دال على ماهيته المجردة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال

جلست

جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد به النوع او العدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او فتحها
(وقد يكون) للمفعول المطلق (بغير لفظه) اي مغاير اللفظ فعله مما يجانسه في المادة مثل قعدت جلوسا واما
لا يجانسه في المادة نحو انبته الله نباتا وسيبويه يقدر له عاملا من بابه اي قعدت وجلست جلوسا
وانبته الله فنبت نباتا (وقد يحذف الفعل) الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة (جوازا كقولك لمن قدم
من سفره خير مقدم) اي قدمت قدوما خير مقدم فخير مقدم مفعول مطلق باعتبار الموصوف او المضاف
اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه (ووجوبا) اي حذفا واجبا (سماعا) اي حذفا موقوفا على السماع
لا قاعدة له تعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعيك الله رعيا وخيبة
من خاب الرجل اذا لم ينل ما طلب وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة
واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانهم لم يجدوا في كلام
استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فان قيل قد قالوا حمدت الله حمدا
وشكرت شكرا وعجبت عجبا واجاب بعضهم بان ذلك ليس من كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما
استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له (وقد يحذف الفعل) الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا (قياسا)
اي حذفا قياسيا يعلم له ضابطة كلية تحذف معه الفعل لزوما (في مواضع) متعددة (منها) اي من
المواضع موضع (ما وقع) اي مفعول مطلق وقع (مثبتا) بعد نفي (او معنى نفي) فانه لو اريد نفيه
لو اريد نفيه نحو ما زيد الا سيرا وقع بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد
نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على الاسم لانه لو دخل على فعل
نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه
لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية (او وقع) المفعول المطلق (مكررا) اي في
الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا يرد نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا واما جمع بين الصالحين لاشتراكهما

في الوقوع بعد الاسم لا يكون خبرا عنه نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد
هذان المثالان لما وقع مثبتا بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم
الى النكرة والمعرفة او الى ما هو محل للمبتدأ والى ما يشبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا
اي تسير سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل الناصب للمفعول المطلق فيها
ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة والمراد بمضمون الجملة مصدرها
المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيله الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى
فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله فشدوا [illegible] جملة مضمونها شد الوثاق
والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن واما الفداء ففصل الله سبحانه هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء
اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق
وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر واحترز به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي
كونه دالا على فعل من افعال الجوارح واحترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح
بعد جملة احترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كاين بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق
واحترز به عن نحو مررت بزيد فاذا الصوت صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به
معناه واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا له صوت صوت حمار نحو مررت به فاذا له صوت صوت حمار
اي يصوت صوت حمار من اضافة الشيء [illegible] مشبها بصوته صوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا
بعد جملة هي قوله صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت مشتملة على صاحب ذلك الاسم
اي يصرخ صراخ الثكلى وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى وهي امرأة مات ولدها ومنها اي من تلك
المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول
المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم

لان

لان

لان مضمون الاعتراف لا محتمل لها سواه ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لنفسه اي لنفس
المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه وذاته لا امرا مغايرا ولو بالاعتبار ومنها ما وقع
مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير المفعول المطلق نحو زيد قائم
حقا اي حق حقا [illegible] فحقا مصدر وقع مضمون جملة وهي قوله زيد قائم ولها محتمل غيره
لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تأكيدا لغيره لانه من حيث
[illegible] المصدر يؤكد بعينه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث الاعتبار وصف الاحتمال [illegible]
والمؤكد اسم الفاعل من حيث انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد به تأكيدا لاجل غيره [illegible] على هذا
ينبغي ان يكون المراد بقوله تأكيدا لنفسه تأكيدا لاجل نفسه [illegible] حسن التقابل ومنها ما وقع مثنى
اي على صيغة التثنية ان لم يكن التثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي
مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد مثل قوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا مكررا اكثر [illegible]
من [illegible] لافادة هذا العدد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا
ابرح عن مكاني اقامة كثيرة [illegible] فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم
حذف [illegible] المفعول واضيف المصدر اليه ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى
هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه [illegible] والب
باللام المفعول به هو ما وقع عليه اي اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر [illegible] اكتفاء بما سبق في المفعول
المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بلا واسطة حرف الجر فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب
واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية
فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق ايضا غير مغاير لفعل الفاعل
فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو الفاعل حقيقة او حكما

مثل زيد في ضُرِبَ زيدٌ على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل
أُعطِيَ زيدٌ درهماً فانه يصدق على درهماً انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر اسناد الفعل اليه
فان مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرنا ظهر فائدة ذكر الفاعل
قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيداً فان زيداً قد وقع عليه بلا واسطة حرف فعل
اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لعموم الفعل
معمل فيه متقدما ومتأخرا اما جوازا مثل الله اعبد ووجهه الحبيب اتمنى واما وجوبا فيما تضمن معنى الاستفهام
او الشرط نحو من رأيت ومن تكرم اكرمك وان لم يكن مانع من التقديم كوقوعه في حيز ان نحو اعجبني ان
ضربت زيداً ... وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية او حالية جوازاً نحو زيداً لمن قال من اضرب
اي اضرب زيداً حذف الفعل للقرينة المقالية التي هي السؤال ونحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة حذف الفعل للقرينة
الحالية ووجوبا في اربع مواضع تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب
على المدح او الذم او الترحم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة
مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى نحو امرأ ونفسه
اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو التوحيد واهلا و
سهلا اي اتيت اهلا اي مكانا مأهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت سهلا من البلاد لا ...
الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا نا
مقبلا بوجهه حقيقة مثل يا زيدا وحكما مثل يا سماء ويا جبال ويا ارض فانها نزلت اولا منزلة من له
النداء ثم ادخل عليه حرف النداء وقصد نداؤها فهي في حكم من يطلب اقباله بخلاف المندوب فانه المتفجع عليه
أُدخل عليه حرف النداء لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا
افرد المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب اقباله حكما

على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكأنك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك فالاولى ادخاله تحت
المنادى كما فعله صاحب المفصل ونقل الظاهر من كلام سيبويه انه داخل في المنادى بحرف نائب مناب
ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة المفتوحة واحترز به عن نحو ليقبل زيد فانه طلب
تفصيل للطلب اي طلبا لفظا بان يكون آلة الطلب لفظية نحو يا زيد او تقديرا بان يكون آلة الطلب مقدرة
نحو يوسف اعرض عن هذا او للنيابة اي نيابة لفظية بان يكون النائب ملفوظا او تقديرا بان يكون
مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم
اسجدوا وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده ادعو زيدا
فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد
بحرف النداء لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواته اسماء الافعال
فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها
مثل يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة فعند سيبويه جزء الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند
... اي على احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى قدم بيان البناء والخفض والفتح
على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما
اي على الضمة او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في صورة النداء او الفعل مسند الى الجار
والمجرور ... ولا ضمير فيه وارجاع الضمير الى اسم غير لازم لسوق الكلام اذا كان اي المنادى مفردا
اي لا يكون مضافا او شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء
او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب
الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا ... لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبني
الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم اولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء

وياريداه مثال المبني على الالف فيا زيد دون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام

الاستغاثة اي بلام تدخله وقت الاستغاثة وهي لام التخصيص اذ دخلت على المستغاث به دلالة على انه

مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا

اي يا قوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم نعلم ان المعلوم في مثل المثال مستغاث او مستغاث له

الا لان المنادى المستغاث واقع موقع كاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له

لعدم دخوله موقع الضمير وان عطف على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف

وبين المستغاث حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف

نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت مشابهته للحرف واللام

الجارة من خواص الاسم فدخولها ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل قد يخفض المنادى

بلام التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المص

ذكرهما وكيف يصدق قوله فيما بعد وتنفيد بانه لا يكون كليا واجيب بان كلا من هاتين اللامين لام الاستغاثة

كان المهدد استغاث بالمهدد واستعمل للتحذير فيشتمه ويرجع من الم حصوله وكان

المتعجب منه يستغيث بالمتعجب منه ليحضر فيقضي منه العجب ويتخلص منه واجيب لام التعجب بوجه آخر ذكره المص في الايضاح

وهو ان المنادى في قولهم يا للماء ويا للدواهي ليس الماء ولا الدواهي وانما المراد يا قوم

اعجبوا للماء وللدواهي ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام ظاهر والا على

تقدير فتحها فمشكل لانتفاء ما يقتضي فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اي يبنى المنادى على الفتح

بالحاقها اي الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام فيه لان اللام تقتضي الجر

والالف الفتح وبينهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق الهاء للوقف وينصب ما سواهما

المنصوب بالمفعولية ما سوى المفرد المعرفة والمنادى المستغاث مع اللام والالف لفظا او تقديرا

مثل دخول حرف النداء لان علة النصب وهي معموليته متحققة فيه وما عرض مغير عن حاله وما سوى

المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن

لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا

مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثاني وهو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا

والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا لغير معين اي لرجل غير معين

وهذا توقيت لنصب رجلا لا تقييد له حتى يرد انه منصوب لا يحتمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون

مفردا ولا معرفة مثل يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المص لهذا القسم مثالا اذ حينئذ اتضح

كل من القيدين من المثال تصور انتفائهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان

التكملة فيمكن ان يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير

فامثلة الاقسام باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها مثال لما سوى المستغاث ايضا فلا

الى ايراد مثال له على حدة وتوابع المنادى المبني على ما يرفع به لان توابع المستغاث

لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرا الا في عمرو ولان المتبوع مبني على الفتح وقيد التوابع بكونها مفردة

لانها لو لم يكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة بالاضافة المعنوية وح لا يجوز فيها

وانما جعلنا المفردة اعم من ان يكون مفردا حقيقة بان لا يكون مضافا ولا معنويا ولفظيا ولا شبه

او حكما بان يكون مضافا لفظيا او مشبها بالمضاف فانهما لما انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا

في حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة في جواز الرفع

والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الاتي في

التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار فيه مطلقا بل لا بد في بعضها من قيد فصل التوابع

الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو محتاج اليه فقال التاكيد اي المعنوي لان التاكيد اللفظي حكمه

فی الاغلب حکم الاول اعرابا وبناء نحو یا زید زید وقد یجوز اعرابه رفعا ونصبا وکان المختار

عند المصنف ذلک ولذلک لم یقید التأکید بالمعنوی والصفة مطلقا وعطف البیان کذلک والمعطوف

بحرف الممتنع دخول یا علیه یعنی المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغیر الممتنع دخول یا علیه

فان حکمهما غیر حکمها کما سیجیء ترفع حملا علی لفظه والمقدر لان بناء المنادی عرضی

فشبه المعرب فیجوز ان یکون تابعه تابعا للفظ وینصب حملا علی محله لان حق تابع المبنی ان یکون

تابعا لمحله وهو ههنا المنصوب المحل بالمفعولیة نحو یا تمیم اجمعون واجمعین فی التاکید ویا زید

العاقل والعاقل فی الصفة اقتصر علی مثالها لانها اکثر واشهر ویا غلام بشر وبشرا فی عطف

البیان ویا زید والحارث والحارث فی المعطوف بحرف الممتنع دخول یا علیه الخلیل ابن احمد

وهو استاد سیبویه فی المعطوف الممتنع دخول یا علیه یختار الرفع مع تجویز النصب لان المعطوف بحرف

فی الحقیقة منادی مستقل فینبغی ان یکون علی حالة جاریة علیه علی تقدیر مباشرة حرف النداء له

وهی الضمة او ما یقوم مقامها ولکن لما لم یباشره حرف النداء جعلت تلک الحالة اعرابا فصارت رفعا

وابو عمرو بن العلاء النحوی القاری مقدم علی الخلیل یختار فیه النصب مع تجویز الرفع فانه لما امتنع

فیه تقدیر حرف النداء بواسطة اللام لا یکون منادی مستقلا فله حکم التبعیة تابع المبنی تابع محله النصب

وابو العباس المبرد ان کان المعطوف المذکور کالحسن ای کاسم الحسن فی جواز نزع اللام عنه فکالخلیل

ای فابو العباس مثل الخلیل فی اختیار رفعه لامکان جعله منادی مستقلا بنزع اللام عنه والا

ای وان لم یکن المعطوف المذکور کاسم الحسن فی جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فکابی عمرو

ای ابو العباس مثل ابی عمرو فی اختیار النصب لامتناع جعله منادی مستقلا والمضاف عطف علی

ای تابع المنادی علی ما یرفع به المضاف باضافة حقیقیة ینصب لانها اذا وقعت منادی

فنصبها اذا وقعت توابع اولی لان حرف النداء لا یباشرها مثل یا تمیم کلهم فی التاکید ویا

او لانت

اراد ومعنى المستقر اى الثابت الراسخ فى المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كان

بحسب اللغة هو الثابت مطلقا لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا

جارية فان جارية رفع ابهام قوله عينا لكنه غير مستقر بحسب الوضع بل ناشئ فى الاستعمال باعتبار

تعدد الموضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا اما موضوع

لمفهوم كلي بشرط استعماله فى جزئياته او لكل جزئي منه فلا ابهام فى المفهوم الكلي

ولا فى واحد من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه [illegible]

الرجل رفع الابهام لا الابهام الواقع فى الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز

عن عطف البيان فى مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابو حفص وعمر موضوع لشخص

معين لا ابهام فيه لكن لما كان عمر اشهر اتى بذكره لرفع الخفاء الواقع فى ابي حفص لعدم الاشتهار لا الابهام

الوضعي عن ذات [illegible] وصفا احترز به عن النعت والحال فانهما رفعان الابهام المستقر الواقع فى

الذات [illegible] نحو [illegible] كان الواقع [illegible] رطل مثل النصف [illegible] الموضوع له معنى

[illegible] النصف كالربع [illegible] لكن موضوع [illegible] ولا ابهام فيه الا من حيث ذاته اى [illegible]

فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس [illegible] او الخل او غيرهما الا من حيث [illegible] فانه لا يعلم منه

بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فان اريد رفع الابهام الوضعي الثابت بحسب الوضع اسم [illegible]

او حال فقال رطل بغدادي واذا اريد رفع ابهام [illegible] رطل زيتا فيكون رفع الابهام المستقر

عن الذات لا النعت والحال فانهما رفعان الابهام عن الوصف مذكورة او مقدرة [illegible] لذات

اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد نفسا فانه فى قوة قولنا

طاب شيء منسوب الى زيد واحتراز رفع الابهام عن ذلك الشيء المقدر فيه فالاول اى القسم

الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة رفعه عن مفرد [illegible] بالتمام [illegible]

التمييز اى الاسم الذي يرفع الابهام [illegible] واحترز به عن البدل فان المبدل منه فى حكم السقوط

فهو ليس يرفع الابهام عن شيء [illegible]

والمضاف مقدار أضيف المفسّر وفيه ما يقدر به الشيء أي يعرف به قدره ويبيّن عليها أي على ما له المواد
والأكثر أي رفع الإبهام مطلقا تحقق في ضمن التمييز الخاص في أكثر المواد وذلك لأن الإبهام
أكثر والمقدار إما متحقق في ضمن عدد نحو عشرون درهما وسيأتي ذكر تمييز العدد وبيانه في باب أسماء العدد
وإما في ضمن غيره أي غير العدد كالوزن نحو رطل زيتا فإن الرطل نفسه مبهم ونحو منوان سمنا وكالكيل
نحو قفيزان برا وكالذراع نحو ذراع ثوبا وكالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا والمراد بالمقادير
في هذه الصور هو المقدرات لأن قولك عندي عشرون درهما ورطل زيتا وذراع ثوبا وعلى التمرة
مثلها زبدا المراد بها المعدود والموزون والمذروع والمقيس لا غير وإنما اقتصر المصنف على الأمثلة
الثلاثة لأنه كان مطمح نظره البيان على بيان ما تم به المفرد وهو التنوين كما في رطل زيتا والنون كما في
منوان سمنا أو الإضافة كما في على التمرة مثلها زبدا ولهذا لم يستوف جميع أقسام المقادير
وذكر بعضها ومعنى تمام الاسم أن يكون على حالة لا يمكن إضافته معها والاسم مستحيل الإضافة
والاسم مع التنوين ونون التثنية والجمع ومع الإضافة لأن المضاف لا يضاف ثانيا فإذا تم الاسم
بالأشياء المشابهة للفعل أو اتّم بالفاعل وصار به كلاما تاما فشابه التمييز الآتي بعده المفعول
بعد تمام الاسم كان حقه أن يقع بعد تمام الكلام فينتصب ذلك الاسم التام قبله لمشابهته الفعل
بفاعله وهذه الأشياء إنما قامت مقام الفاعل لكونها في آخر الاسم كما كان الفاعل عقيب
الفعل ألا ترى أن لام التعريف داخلة على أول الاسم وإذا كان تمام الاسم بها لا تصاحب معها
لا ينتصب التمييز عنه فلا يقال عندي الراقود خلا فيفرد أي التمييز وإن كان الاسم التام مبهما مجموعا
إن كان أي التمييز جنسا وهو ما تشابه أجزاؤه ويقع مجردا عن التاء على القليل والكثير فلا
إلى عشرة جمعه كالماء والتمر والزيت والضرب بخلاف رجل وفرس إلا أن تقصد الأنواع
أي ما فوق النوع الواحد المسمى به لأنه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد من تثنية أو جمع

فيقال في الخصوص قصد الأنواع بالاستشهاد نظر لأنه كما جاز أن يقال طاب زيد جلستين للنوع
جاز أن يقال طاب زيد جلستين للعدد ويمكن أن يجاب عنه بأن المراد بالأنواع خصوص الجنس سواء كان
بالخصوصيات الكلية والشخصية ويجمع أي يورد التمييز على ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد الأنواع
في غيره أي غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين أو أثوابا إن كان أي المفرد المقدار تاما بتنوين أو نون
التثنية والمعنى أفرد التمييز متلبسا بتنوين المفرد أو بنون التثنية فإنه تمام الاسم بهما اقتضى
التمييز جازت الإضافة أي إضافة المفرد المقدار إلى التمييز إضافة بيانية بإسقاط التنوين ونون التثنية
جوازا شائعا كثيرا لحصول الغرض وهو رفع الإبهام مع ذلك مع التخفيف نحو رطل زيت ومنوا سمن وإلا
أي وإن لم يكن بتنوين أو نون التثنية بأن يكون بنون الجمع أو الإضافة فلا تجوز الإضافة إلا لعلة في
نون الجمع نحو عشرون درهما أما في الإضافة فظاهر لاستلزام إضافة المضاف وأما في نون الجمع فلأنه جاز
أن يضاف إلى غير التمييز نحو عشروك وعشرو رمضان بالاتفاق لكن إذا جاءت إليه فلو أضيف إلى المميز لزم
الالتباس في بعض الصور لأنه لا يعلم مثلا عند إضافة عشرين إلى رمضان أنه أراد عشرين رمضانا
أو أراد اليوم العشرين من رمضان فلا يصار إلى صورة الالتباس إلا قليلا ليكون الباب
أو يطّرد وعن مقدار عطف على عن مفرد مقدار أي الأول كان رفع الإبهام عن مفرد مقدار
كذلك رفعه عن مفرد غير مقدار أي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس
نحو خاتم حديدا فإن الخاتم مبهم باعتبار تمامه بالتنوين فاقتضى تمييزا والخفض أي خفض التمييز بإضافة
غير المقدار إليه أكثر استعمالا لحصول الغرض مع الخفة ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز لأن الأصل
في المبهم المقادير وعن غير المقدار لهذه المغايرة في الثاني أي القسم الثاني من التمييز وهو ما رفع الإبهام
عن ذات مقدرة رفعه عن نسبة كان الظاهر أن يقول عن ذات مقدرة في نسبة جملة لكن لما كان الإبهام
في طرف النسبة يستلزم الإبهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها

جوازا لما

على ان مقابله اى التمييز للمفرد المذكور فى القسم الاول اى عن مجرد النسبة لا عن فى جملة اى نسبة كائنة فى جملة

او ما ضاهاها اى ما يشابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو الارض

مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو

اعجبنى طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك زيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال للجملة والتمييز

فيه خاص بالمنتصب عنه والمتعلق وزيد طيب ابا مثال لما شابه الجملة والتمييز فيه يصلح ان يكون لما انتصب عنه

وللمتعلق وحيث لا فرق فى التمييز بين الجملة او ما ضاهاها فهذان المثالان فى قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب

زيد وزيد طيب نفسا وابا وابوة ودارا وعلما عطف على نفسا وابا لجعل المعنى فهو

الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخر فهو بحسبه اورد لكل من التمييز الواقع فى الجملة او ما ضاهاها

خمسة امثلة فالنفس اصاف خاص بالمنتصب عنه والدار عين غير اضافى هو متعلق المنتصب عنه والاب

عين اضافى محتمل لهما والابوة عرض اضافى والعلم عرض غير اضافى وكل منهما متعلق المنتصب عنه والعلم

عرض غير اضافى هو متعلق المنتصب عنه والاب عين اضافى محتمل لهما والابوة عرض اضافى خاص بالمنتصب عنه

والدار عين غير اضافى وكل منهما المنتصب عنه او فى اضافه عطف على قوله فى جملة او ما ضاهاها

مثل يعجبنى طيبه ابا وتركه لانه يظهر التميز بت لاجحاؤه به وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه

الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله لله دره فارسا اشارة الى ان التمييز قد يكون صفة

مشتقة والظاهر لما اورده صاحب المفصل مثالا للتمييز المفرد على ان يكون التمييز فيه مبهما كضمير رب

رجلا ويكون فارسا تمييزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تمييزا عن نسبة على ان يكون الضمير معلوما والابهام يكون فى نسبة الدر اليه والدر فى الاصل ما فيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اى لله

فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اى حذق بامر الخيل واما الفراسة

بالكسر فالتفرس ثم انكان اى التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب عنه اسما لا يصح جعله لما انتصب

اسما لا يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله له اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك

التمييز تارة له اى للمنتصب عنه بان يكون تمييزا رافعا للابهام عنه وتارة لمتعلقه وذلك بحسب

القرائن والاحوال مثل ابا فى طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة

تمييزا عن زيد اذا اريد اسناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه

يكون باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه والا اى وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا فى المنتصب

عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوة وعلما ودارا فان هذه

الاسماء ليست نصا فى المنتصب عنه ولا يصح حملها بالتعبير بها عنه فهى لمتعلق زيد وهو الذات

اعنى الشئ المنسوب الى زيد فيطابق التمييز فيهما اى فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه

او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من وحدة التمييز او تثنية او جمعية سواء كانت الموافقة

لما انتصب عنه مثل طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او لم يكن فى نفسه مثل وذلك طاب زيد

ابا اذا اردت ابا له فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا له وطاب زيد اباء اذا اردت

ابا وجدا له معا على كل من التقديرين اذا قصد وحدة التمييز اورد مفردا واذا قصد تثنية اورد تثنية

واذا قصد جمعية اورد جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا

يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنية او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس بل يكفى ان يورد مفردا

يصح اطلاقه على القليل والكثير فلا حاجة الى تثنية وجمعه نحو طاب زيد علما والزيدان علما والزيدون

علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازاتها النوعية فانه لا بد من تثنيته او جمعه

علمين نحو طاب الزيدان او الزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدين او الزيدين نوع من

من العلم فان صيغة المفرد لا تعد ذلك المعنى وان كان اى التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا

بها نحو لله در زيد رجلا فان معناه كاملا فى الرجولية كانت الصفة موصوفة له اى لما انتصب عنه لا للمتعلق لان

تستدعي موصوفا والمذكور او لا موصوفيه فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا او لا
يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو اما وطيبه الواو بمعنى مع والطيب مصدر بمعنى المطاوعة اي كان
صيغة مع مطابقتها اباه او مطاوعة اباها وكونه ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف
على حركانت اي كان صيغه له ومطاوعة اباه والمراد بالمطابقة الاتفاق في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير والتأنيث لكونها حاملة لضميره واحتمل اي الصيغة المذكورة الحال اي لاستعماله للمعنى
على الحال نحو طاب زيد فارسا اي من حيث انه فارس وقولهم عز من قائل يؤيد التمييز لان من زائدة في
لا في الحال واليم المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات
ولا يتقدم التمييز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق فلا يقال عندي درهما عشرون ولا زيتا رطل
لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرناه فلا يقوى ان يعمل فيما قبله
والاصح اي اصح المذاهب ان لا يتقدم التمييز على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او المعنى الصريح لكونه
حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو طاب زيد ابا اي طاب ابوه او فاعلا اذا جعلته لازما نحو فجرنا
عيونا اي الارض عيونها او اذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اي ملأ الماء والفاعل لا يتقدم
على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء في قولهم امتلأ الاناء ماء من
فاعل الفعل المذكور من غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقاته
الاناء ولو على سبيل التجوز وقدره وقع الابهام فيه لا جرم ميزه بقوله ماء فهو في معنى امتلاء
ماء الاناء فالماء فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولك زيد تجارة فان التجارة تمييز يرفع الابهام
عن شيء منسوب الى زيد وهو التجارة فالفاعل في قصدك هو التجارة لا زيد ولكن
اسناد الربح اليه حقيقة واليها مجازا وبهذا ثم يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز
عن نسبة انها فاعل في المعنى او مفعول من التمييز في هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا اطراد

خلافا للمازني والمبرد فانهما جوزا ان يتقدم التمييز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول
نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها
في العمل وتمسكهما في هذا التجويز بقول الشاعر اتهجر سلمى بالفراق حبيبها وما كان نفسا
بالفراق تطيب على تقدير تأنيث الضمير في تطيب الى سلمى فانه يكون كان ضمير الشأن
لتذكيره وتعود ضمير تطيب الى سلمى ويكون نفسا تمييزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليها وما
تقدر تذكير الضمير فضمير كان للحبيب ونفسا خبر عن نسبة كان والمراد وما كان الحبيب تطيب
فلا تمسك وما قيل يحتمل ان يحمل البيت على تقدير تأنيث على هذا الوجه بان يكون تأنيث الضمير
الراجع الى الحبيب باعتبار النفس اذ المعنى وما كان نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف
٢ غير قادح في التمسك المستثنى اي ما يطلق عليه لفظ المستثنى في الاصطلاح النحاة على
قسمين ولما كان معلومية هذا الوجه الغير المحتاج الى التعريف كافية في تقسيمه قسمه الى قسمين
وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما كثيرة خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا
بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اي الاسم الذي يخرج واحترز به عن غير المخرج
كجزئيات المستثنى المنقطع من متعدد حقيقة نحو ما جاءني احد الا زيدا او الا زيدا ومثل العبيد
الا نصفه كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا نحو جاءني القوم الا زيدا او تقديرا اي مقدرا سواء
نحو ما جاءني الا زيدا اي جاءني احد الا زيدا بالا غير الصفة واخواتها واحترز عن نحو جاءني القوم
لا زيد وما جاءني لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع هو المذكور بعدها اي بعد الا واخواتها القوم
غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل فالمستثنى الذي لم يكن داخلا
مثل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة
خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا وسوى المستثنى مطلقا حتى علم او لا بد

يصح تقسيمه كما عرفت ويصح ثانيا بما يتفطن له من تعريف قسميه أعني المذكور بعد إلا وأخواتها
سواء كان مخرجا أو غير مخرج ولهذا لم يعرفه على حدة وما للاختصار منصوب وجوبا
إذا كان واقعا بعد إلا لا بعد غير وسوى وغيرهما غير الصفة قيد به وإن لم يكن الواقع بعد إلا
إلا للصفة احترازا عن المستثنى بإلا إذ يحصل عنه في كلام موجب لأنه ليس ح واجب النصب على
ما سيجيء ولا حاجة هاهنا إلى قيد آخر وهو أن يكون الكلام الموجب تاما بأن يكون المستثنى منه مذكورا
فيه ليخرج نحو قرأت إلا يوم كذا فإنه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لأن الكلام في كونه
منصوبا مطلقا أي كونه منصوبا على الاستثناء بل قوله أو كان بعد عدا وخلا إلا أن يقال
الحاجة إلى القيد إنما هو الإخراج مثل قرئ إلا يوم كذا فإنه مرفوع وجوبا لا منصوبا والعامل
في النصب في المستثنى إذا كان منصوبا على الاستثناء عند البصرية الفعل المتقدم أو معنى الفعل بتوسط
إلا لأنه شيء يتعلق بالفعل ومعناه تعلقا معنويا إذ له نسبة إليه بإلا أحدهما وقد جاء
بعد تمام الكلام فشابه المفعول أو مقدما عطف على قوله بعد إلا أي المستثنى منصوب وجوبا
إذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب أو غيره نحو جاءني إلا زيدا
القوم وما جاءني إلا زيدا أحد لامتناع تقدم البدل على المبدل منه أو منقطعا أي المستثنى
منصوب أيضا وجوبا إذا كان منقطعا بعد إلا نحو ما في الدار أحد إلا حمارا في الأكثر أي في أكثر اللغات
وهي لغة أهل الحجاز فإنهم قبائل كثيرون أو في أكثر مذاهب النحاة فإن أكثرهم ذهبوا إلى لغة الحجازية
فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم إذ لا يتصور فيه إلا بدل الغلط وهو لا يصدر إلا بطريق
السهو والغفلة والمستثنى المنقطع إنما يصدر بطريق الروية والفطانة وأما بنو تميم فقسموا
المنقطع إلى قسمين أحدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني القوم إلا حمارا فههنا
يجوزون البدل وثانيهما ما هو اسم يصح حذفه فهم ههنا يوافقون الحجازيين في إيجاب نصبه

إن ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم إلا زيدا ... وقوع الكلام غير موجب

بعد إلا

فإنه بدل

فههنا

ما لا يكون قبله

كقوله

كقوله تعالى لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم أي من رحمه الله فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم
فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا أو كان بعد خلا وعدا أي المستثنى منصوب أيضا وجوبا إذا كان
بعد عدا من عدا يعدو إذا جاوزه مثل جاءني القوم عدا زيدا وبعد خلا من خلا يخلو نحو جاءني القوم خلا زيدا
وهو في الأصل لازم يتعدى إلى المفعول بمن نحو خلت الديار من الأنيس وقد يضمن معنى جاوز ويحذف
من ويوصل الفعل فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين أو الحذف والإيصال في باب الاستثناء ليكون
ما بعدها في صورة المستثنى بإلا التي هي أم الباب وفاعلهما ضمير راجع إما إلى مصدر الفعل المقدم أو إلى
اسم الفاعل منه أو إلى بعض مطلق المستثنى منه والتقدير جاءني القوم عدا وخلا مجيئهم أو الجائي
منهم أو بعضهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد لكونهما في الاستثناء التي هي الأصل في
باب الاستثناء في الأكثر أي النصب بهما إنما هو في أكثر الاستعمالات لأنهما فعلان متصرفان كما عرفت وقد جوز
الجر بهما على أنهما حرفا جر قال السيرافي لم أعلم خلافا في جواز الجر بهما إلا أن النصب بهما أكثر أو ما خلا وما عدا
أي المستثنى منصوب وجوبا إذا كان بعد ما خلا وما عدا لأن ما فيهما مصدرية مختصة بالأفعال نحو جاءني
القوم ما خلا زيدا وما عدا عمرا والتقدير خلو زيد وعدو عمرو بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف أي وقت
خلوهم أو خلو مجيئهم من زيد ووقت مجاوزتهم أو مجاوزة مجيئهم عمرا أو على الحالية بجعل المصدر بمعنى
اسم الفاعل أي جاءوا خالين بعضهم أو مجيئهم من زيد ومجاوزا بعضهم أو مجيئهم عمرا والمعنى وعن الأخفش
أنه أجاز الجر بهما على أن ما فيهما زائدة ولعله لم يثبت عند المص أو لم يعتد به ولهذا لم يقل في الأكثر وكذا
المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون نحو سيجيء أهلك لا يكون بشرا
وإنما يكون النصب بعدهما لأنهما من الأفعال الناقصة الناصبة للخبر ويلزم إضمار اسمهما في باب الاستثناء
وهو ضمير راجع إلى الاسم الفاعل من الفعل المذكور أو إلى بعض من المستثنى مطلقا وهما في التركيب في
محل النصب على الحالية واعلم أنه لا يستعمل هذه الأفعال إلا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيهما

من عدا بعد

مستثنى منصوب باشد بعد

لأنها قائمة مقام الأول وهي لا تتصرف فيها (ويجوز فيه) أي في المستثنى (النصب) على الاستثناء (ويختار البدل) ح
عن المستثنى منه (فيما بعد إلا) حال من الضمير المجرور أي حال كون المستثنى واقعا في محل يكون واقعا بعد إلا احترازا
عما إذا كان بعد سائر أدوات الاستثناء مثل عدا وخلا وغيرهما (في كلام غير موجب) احترازا عما
إذا وقع في كلام موجب فإنه منصوب نحو ما مر (و) الحال أنه (قد ذكر المستثنى منه) احترازا عما
إذا لم يذكر المستثنى منه فإنه يعرب على حسب العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو
أنه صفة لكلام غير موجب أي كلام غير موجب ذكر فيه المستثنى منه لأن حكمهما قد علم مما سبق
فاكتفى بذلك (نحو ما فعلوه إلا قليل) بالرفع على البدلية (وإلا قليلا) بالنصب على الاستثناء
نحو ما مررت بأحد إلا زيد بالجر على البدلية وإلا زيدا بالنصب على الاستثناء وما رأيت أحدا
إلا زيدا بالنصب إما بطريق البدلية وهو المختار أو بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وإنما
اختار البدل في هذه الصور لأن النصب على الاستثناء إنما هو بتشبيه بالمفعول لا بالأصالة
وبتوسط إلا وإعراب البدل بالأصالة وبغير واسطة (ويعرب) أي المستثنى (على حسب العوامل)
أي بما يقتضيه العامل من الرفع والنصب والجر (إذا كان المستثنى منه غير مذكور) ويختص ذلك المستثنى
المفرغ لأنه فرغ له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كما يراد بالمشترك المشترك فيه
(وهو) أي والحال أن المستثنى واقع (في غير) الكلام (الموجب) واشترط ذلك لتفيد فائدة صحيحة (مثل ما
ضربني إلا زيد) فيصح أن لا يضرب المتكلم أحد إلا زيد بخلاف ضربني إلا زيد فلا يصح أن يضرب
المتكلم كل أحد إلا زيد (إلا أن يستقيم المعنى) بأن يكون الحكم مما يصح أن يثبت على سبيل العموم نحو قولك
كل حيوان متحرك فإنه لا يستقيم ... أو يكون هناك قرينة دالة على أن المراد
بالمستثنى منه بعض معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل (قرأت إلا يوم كذا) أي قرأت كل يوم إلا يوم
كذا لظهور أنه لا يريد المتكلم جميع أيام الدنيا بل أيام الأسبوع أو الشهر ومثل ذلك

والقائل

ولم يشترط أن لا يكون مقطوعا دالا مقدما على المستثنى منه ح

٤٦

مير سيد م والقائل أن يقول كما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب نحو ما مات إلا زيد ح
فمعنى أن شرطي غير الموجب الصحة استقامة المعنى والحال لا يصح مثل قرأت إلا يوم كذا إلا بعد تخصيص
اليوم بأيام الأسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في ضربني إلا زيد بأن يخصص المستثنى منه بكل واحد من جماعة
مخصوصين إذا كان هناك قرينة دالة فلا فرق بين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة
مع القرينة وغير جائزة بدونها وأجيب بأن المعتبرة والغالب في الإيجاب عدم استقامة المعنى
على العموم وفي النفي عكسه لأن اشتراك جميع أفراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها ومخالفة واحد إياها
في ذلك مما يكثر ويغلب وأما اشتراكها في تعلق الفعل بها ومخالفة واحد إياها في ذلك فمما يقل
في المثال المذكور وبأن الفرق بين قولك قرأت إلا يوم كذا وضربني إلا زيد أن الأول ليس إلا بالظهور وقرينة
دالة على بعض معين من المستثنى منه مقطوع دخوله فيه في الأول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام
في الثاني قرينة ظاهرة الدال على بعض معين كما إذا قيل من ضربك من القوم أي القوم الداخل فيهم
زيد فقلت ضربني إلا زيد فالظاهر أن ذلك أيضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان
قرينة كذلك في الموجب فالغالب فيه عدم استقامة المعنى (ومن ثم) أي ومن أجل أن المفرغ لا يكون ح
في الموجب إلا أن يستقيم المعنى (لم يجز مثل ما زال زيد إلا عالما) أي معنى ما زال ثبت لأن نفي النفي إثبات
فيكون المعنى زيد دائما على جميع الصفات إلا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشيخ الرضي يمكن
أن يحمل الصفات على ما يمكن أن يكون زيد عليها مما لا يتناقض ويستثنى من جملتها العلم أو يحمل ذلك
على المبالغة في نفي صفة العلم كأنك قلت لا يمكن أن يحصل فيه جميع الصفات إلا صفة العلم وعلى التقديرين
يندرج في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن أنه يمكن بمثل هذه التأويل إرجاع جميع
المواد الإيجابية عند الاستثناء إلى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني إلا زيد المراد كل من
تصور الضرب منه من معارفك والمقصود منه المبالغة على غلو المجتمعين على ضربك (إذ البعد البدل من حيث) ح

في بعض الصور وربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في غير الموجب ح

جعفر

المتفطن